

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وملاءمتها للتطبيق في البيئة المصرية من منظور المتعاملين مع سوق المال - دراسة تحليلية وميدانية

د. أسامه أحمد جمال هلالي

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة جنوب الوادي

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى التحقق الميداني من ملاءمة تطبيق المعايير المصرية المعدلة والمقابلة لـ IFRS من وجهة نظر المتعاملين مع سوق المال في البيئة المصرية، وقد تم استخدام ستة مؤشرات للتحقق من ملاءمة IFRS، وهي العرض الواضح، وتوافر التعبير الصادق في التقارير المالية لمخرجات IFRS، وإدارة الربحية، والقابلية للمقارنة، وكفاية الإفصاح المحاسبي، والتوقيت المناسب لتطبيق IFRS في مصر. ولأجل اختبار فروض البحث بغرض تحقيق أهدافه تمت الدراسة الميدانية على عينة تمثلت في ١٥٠ قائمة استقصاء موزعة بين المتعاملين مع السوق (المديرين الماليين، والمحللين الماليين، والمراجعين الخارجيين). وقد توصل الباحث إلى بعض النتائج، لعل من أهمها عدم قبول الفرضين الأول والثاني بالبحث، وذلك يعني وجود فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن عدم توافر كل من العرض الواضح والتعبير الصادق في التقارير المالية لمخرجات IFRS، في حين تم قبول باقي الفروض التي تشير إلى أنه لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن كل من قصور IFRS في الحد من إدارة الربحية، وتوافر القابلية للمقارنة، وكفاية الإفصاح المحاسبي، وعدم توافر التوقيت المناسب لتطبيق IFRS في البيئة المصرية؛ ولذا يسهم هذا البحث - مع غيره من الدراسات في الأدب المحاسبي - في أن IFRS الواردة في المعايير المصرية ملائمة للتطبيق في البيئة المصرية من حيث توافر العرض الواضح لمحتويات المعيار، والتعبير الصادق للتقارير المالية الناتجة من تطبيقها، وتحسين القابلية للمقارنة، وتحقيق كفاية الإفصاح المحاسبي، على الرغم من عدم ملاءمة تلك المعايير في كونها لا تسهم في الحد من إدارة الربحية، وعدم مناسبة تطبيقها في الوقت الحالي وأهمية التطبيق التدريجي لـ IFRS في المستقبل، وهذا يدعو إلى أهمية إعادة IASB النظر في مساحة الاختيار المحاسبي ونطاق التقديرات المحاسبية الموجودة بـ IFRS بما لا يسمح بممارسة إدارة الربحية، مع أهمية قيام الهيئات المنوط بها وضع المعايير المحاسبية بمصر بإضافة تعريف المصطلحات في ملاحق المعايير المقابلة لـ IFRS، والحديث عن التعديلات الواجب مراعاتها عند قياس القيمة العادلة، أسوة بما هو وارد في النسخة الأصلية لـ IFRS، وتخفيض مستوى التحفظ المحاسبي لتحقيق حيادية المعالجات المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، العرض الواضح، التعبير الصادق، إدارة الربحية، القابلية للمقارنة، كفاية الإفصاح المحاسبي، التوقيت المناسب.

أولاً: الإطار العام للبحث

١ - مقدمة البحث:

أشار Tweedi، الرئيس الأسبق لمجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Boards (IASB)، في تبريره للأسباب الكامنة وراء تحول التوجهات الأوروبية نحو تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)* إلى المقولة التالية: لفترة زمنية طويلة تم استخدام تمهيد الدخل لمحاولة إظهار مستوى تصاعدي ومستقر لأرباح الشركة، وكان هذا المدخل يقدم نموذجاً بسيطاً وقابلًا للفهم، ولكنه لا يمثل الواقع الاقتصادي تمثيلاً حقيقياً. والشركات عمومًا تمثل كيانات معقدة، وتشارك في مجموعة واسعة من الأنشطة، وتخضع لضغوط السوق وتقلباتها؛ لذا ينبغي أن تعكس المحاسبة هذه التقلبات والمخاطر المترتبة عليها؛ ولذلك فإن الاتجاه الحالي الذي يجب أن نتحدث عنه هو ما يجب أن تفعله المحاسبة، وهذا يعني الاعتماد على القيمة العادلة لتحديد قيم الأرقام المحاسبية بدقة، ولتحقيق ما سبق يجب تبني IFRS (Palea, 2013).

وإيماناً بالدور الحيوي الذي تلعبه IFRS، اتخذت هيئة سوق المال في أمريكا SEC قراراً تاريخياً بالسماح للشركات المتعددة الجنسية التي تعمل في الولايات المتحدة الأمريكية، بنشر قوائمها المالية في ضوء IFRS، دون إجراء تسويات حسابية مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عام GAAP، ومع ذلك فإن SEC لا ترى في تلك المعايير بديلاً عن المعايير المحاسبية الأمريكية عند إعداد التقارير المالية في البيئة الأمريكية، وذلك على خلفية أن IFRS موجزة، وتحتوي على إرشادات تفصيلية أقل بالمقارنة بالمعايير الأمريكية (Alon & Dwyer, 2016).

ولقد شهدت الأسواق المتقدمة والناشئة اتجاهاً قوياً نحو تبني IFRS مع نمو الأسواق المالية الدولية، وسعي الهيئات التنظيمية، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، إلى تحقيق القابلية للمقارنة على المستوى الدولي بين الشركات. وترتب على ذلك إصدار الاتحاد الأوروبي القاعدة رقم ١٦٠٦ لعام ٢٠٠٢، التي تشير إلى إلزام جميع الشركات المقيدة في أسواق المال الأوروبية بالتحول نحو تطبيق IFRS، بدءاً من يناير ٢٠٠٥ (Callao et al., 2007).

ومن الجدير بالذكر أن ١٣٥ دولة حالياً تطبق IFRS تطبيقاً إلزامياً، وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي، وأستراليا، وجنوب إفريقيا، وسنغافورة، وهونج كونج، ونيوزيلندا، في حين أن هناك دولاً ما زالت لم تطبق IFRS، مثل الولايات المتحدة، واليابان (Houque et al., 2016). وفي ظل حاجة البيئة المصرية إلى الاندماج في الأسواق المالية العالمية، وجذب الاستثمارات الأجنبية بهدف دعم الاقتصاد

* سوف يستخدم الباحث مصطلح (IFRS) International Financial Reporting Standards اختصاراً لمصطلح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، في جميع أجزاء البحث.

المصري (أبو طالب، ٢٠١٣)، كان لا بد من مواكبة تطور المعايير المحاسبية وتبني IFRS في مصر، ونتج عن ذلك تضمين أحد عشر معيارًا من IFRS في المعايير المصرية بنسختها المعدلة بالقرار الوزاري رقم ١١٠ لعام ٢٠١٥. وهذا لا يغفل أن بداية تبني IFRS في مصر كان عام ٢٠٠٦ بتضمين خمسة معايير من IFRS. وباستقراء الفكر المحاسبي بشأن التحول نحو تطبيق IFRS، يتضح تباين الاتجاهات التي يمكن إيجازها في الآتي:

- (١) اتجاه يدعم تطبيق IFRS لكونها تسهم في تحقيق جودة المعلومات، وتحسين القابلية لمقارنة القوائم المالية (Baig & Khan, 2016 ; Qu et al., 2012)، وزيادة الإفصاح والشفافية (Smith et al., 2014).
- (٢) اتجاه يعارض تطبيق IFRS لكونها تسمح بممارسة إدارة الربحية في ظل المرونة التي تتمتع بها (Barth et al., 2008, Lopes et al., 2010). كما تتصف محتوياتها بقدر كبير من الغموض (Capkun et al., 2016) فضلاً عن عدم توافر التعبير الصادق في التقارير المالية الناتجة من تطبيقها (Luthan et al., 2016).

٢- مشكلة البحث:

إن الأزمات المالية التي حدثت مؤخرًا في الأسواق المالية يرجع بعضها إلى الفساد المالي الناتج من قصور المعايير المحاسبية، ويرجع هذا القصور إلى الغموض في طريقة صياغة محتوى هذه المعايير، أو الاختلاف في تفسيرها (جعاز، ٢٠١٤). وتعد صعوبة وجود مرادفات لبعض المصطلحات الواردة في IFRS وترجمتها إلى ما يقابلها باللغة العربية، ونقص الخبرات والكوادر الفنية من التحديات التي لازمت فكرة تطبيق IFRS في الدول النامية (Alghamdi, 2014). وإذا كانت الدراسات المبكرة التي ركزت على أهمية تبني IFRS قد أسهبت في إظهار منافعها، مثل تحقيق شفافية المعلومات، وتحسين القابلية للمقارنة، فإن الدراسات التجريبية مؤخرًا أثبتت أن IFRS لها مردود سلبي على كفاءة سوق المال (Gong & Wang, 2016).

ويبدو أنه لا يزال الجدل محتدمًا بشأن منفعة تطبيق IFRS، فقد تتلاءم تلك المعايير مع الدول التي تتمتع بارتفاع مؤشرات أسواقها المالية، لكنها سوف تظل محل شك بالنسبة إلى الدول النامية؛ ولذلك فإن هناك شعورًا بالقلق من جانب المحاسبين تجاه الآثار المترتبة على تطبيق IFRS.

وإزاء المخاوف من تطبيق IFRS، كان من الضروري التحقق من مدى ملاءمة تطبيق IFRS في البلاد النامية، ومنها مصر، في ظل اختلاف بيئتها عن الظروف البيئية للدول المتقدمة التي وضعت تلك المعايير.

وبناءً على ما سبق، فإن مشكلة البحث تتمثل في الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ١- ما طبيعة IFRS؟ وما البعد النفعي لتبني IFRS ومعوقات تطبيقها؟
 - ٢- هل هناك اختلافات بين IFRS والمعايير المصرية المقابلة لها؟ وما هذه الاختلافات؟
 - ٣- هل يتوافر في محتويات IFRS الواردة بالمعايير المصرية كل من العرض الواضح، والتعبير الصادق، والحد من إدارة الربحية، والقابلية للمقارنة، وكفاية الإفصاح المحاسبي؟
 - ٤- هل كان التوقيت مناسباً لتطبيق IFRS في البيئة المصرية؟
 - ٥- ما مدى ملاءمة تطبيق IFRS في مصر ميدانياً من وجهة نظر المتعاملين مع سوق المال المصرية؟
- ٣- أهداف البحث:

- الهدف الرئيس للبحث هو التحقق من ملاءمة تطبيق IFRS في البيئة المصرية نظرياً وميدانياً من وجهة نظر المتعاملين مع سوق المال. ويتحقق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:
- ١- التعرف على ماهية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وعلاقتها بالمعايير المصرية المستحدثة في نسختها المعدلة لعام ٢٠١٥.
 - ٢- تحليل وتقييم IFRS الواردة بالمعايير المصرية في ضوء تحديد مجموعة من مؤشرات التقييم.
 - ٣- التحقق الميداني من ملاءمة تطبيق IFRS في البيئة المصرية من وجهة نظر المتعاملين مع سوق المال في مصر.
- ٤- أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهميته من زاويتين:

- (١) من الناحية العلمية: يعد تطبيق IFRS في البيئة المصرية أحد أهم التغيرات في بيئة التقارير المالية في مصر، وخاصة بعد تضمين المعايير المصرية في نسختها المعدلة لعام ٢٠١٥ أحد عشر معياراً من IFRS؛ ولذا فإن تقييم IFRS يساعد واضعي المعايير على التعرف على الثغرات الموجودة في تلك المعايير، مع إلقاء الضوء على معوقات تطبيقها.
- (٢) من الناحية العملية: هناك حاجة ملحة إلى التعرف على تقييمات المتعاملين مع سوق المال (المديرين الماليين، المحللين الماليين، المراجعين الخارجيين) تجاه تطبيق IFRS في البيئة المصرية، خاصة أن الاتجاه نحو تطبيق IFRS يعد أحد الأساليب الحديثة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر.

٥- **حدود البحث:** يقتصر البحث على ما يلي:

(أ) تحليل وتقييم محتوى IFRS الواردة في المعايير المصرية بالنسخة المعدلة لعام

٢٠١٥ بما يخدم المؤشرات التي تم تحديدها في البحث.

(ب) المتعاملون مع سوق المال هم أولئك الأطراف الذين يتعاملون مع IFRS، سواء

بصورة مباشرة (المديرون الماليون، المراجعون الخارجيون) ، أو بصورة غير

مباشرة (المحللون الماليون) باعتبارهم يقدمون النصح والإرشاد للمستثمرين الذين

يتعاملون مع التقارير المالية الناتجة من تطبيق IFRS.

٦- **منهج البحث:**

تعتمد الدراسة على استخدام كل من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي

على النحو التالي:

١- تم استخدام المنهج الاستقرائي في صياغة الإطار النظري للبحث، من حيث

مشكلته وأهدافه وتقييم IFRS، في ضوء مجموعة من المؤشرات، وذلك من خلال

استقراء الدراسات السابقة ذات الصلة بالرجوع إلى المراجع العلمية والدوريات

المتخصصة، سواء باللغة العربية أم الأجنبية، بالإضافة إلى إصدارات IFRS

وإصدارات معايير المحاسبة المصرية المقابلة ل IFRS.

٢- تم استخدام المنهج الاستنباطي في اشتقاق فروض البحث ، ثم اختبارها من

خلال إجراء الدراسة الميدانية التي تمت بهدف التعرف على مدى ملاءمة تطبيق

IFRS في البيئة المصرية من منظور المتعاملين مع سوق المال باستخدام

أسلوبي الاستقصاء والمقابلة الشخصية.

٧- **تنظيم البحث:**

في ضوء منهجية البحث، وتحقيقاً لأهدافه، تم تبويب الجزء المتبقي من البحث

كما يلي :

ثانياً: الدراسات السابقة.

ثالثاً: طبيعة IFRS وعلاقتها بمعايير المحاسبة المصرية المستحدثة.

رابعاً: تحليل وتقييم IFRS الواردة في المعايير المصرية المقابلة.

خامساً: الدراسة الميدانية.

النتائج والتوصيات.

ثانيًا: الدراسات السابقة

باستقراء الأدب المحاسبي بشأن الدراسات التي تناولت موضوع IFRS، يتضح أنه يمكن تبويبها في ثلاث مجموعات، منها ما ركزت على علاقتها بجودة المحاسبة، وبعضها ركز على أثرها في إدارة الأرباح، ودراسات أخرى تناولت البيئة المحيطة بتبني IFRS.

١/٢: دراسات ربطت بين تبني IFRS وجودة المحاسبة:

ويقصد هنا بجودة المحاسبة توافر خصائص جودة المعلومات (كالملاءمة، والتعبير الصادق، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة)، وتحقيق كل من جودة الأرباح، والحد من عدم تماثل المعلومات، وأحيانًا على وجه العموم تحقيق جودة التقارير المالية الناتجة من تطبيق IFRS.

بداية ركزت دراسة (Lopes et al., 2010) على اختبار أثر الالتزام بتبني IFRS على جودة المحاسبة بالاعتماد على نموذج Jones المعدل لتحديد الاستحقاقات غير العادية كمؤشر لجودة الأرباح المحاسبية، وذلك على عينة تمثلت في القوائم المالية لـ ١٢٨٤ شركة في ١٥ دولة بالاتحاد الأوروبي، و ١١٢ شركة في دولتين من غير دول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، خلال الفترة الزمنية التي تم تقسيمها إلى مجموعتين الأولى من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٤ (قبل تطبيق IFRS) والثانية من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٦ (بعد تطبيق IFRS).

وتم اختبار فرضين للدراسة هما:

- جودة المحاسبة لا تتحسن بعد تبني IFRS.

- الالتزام بتبني IFRS بالشركات الأوروبية لا يؤثر في جودة المحاسبة.

وانتهت دراسة (Lopes et al., 2010) إلى بعض النتائج، لعل من أهمها

ما يلي:

(١) يوجد أثر سلبي لتبني IFRS في جودة المحاسبة لدول الاتحاد الأوروبي بعد عام ٢٠٠٥ بعد ما أصبحت IFRS ملزمة.

(٢) الشركات الأوروبية غير المشتركة في الاتحاد الأوروبي التي تبنت IFRS قد زادت جودتها المحاسبية.

(٣) عمومًا، تطبيق IFRS تطبيقًا إلزاميًا لا يسهم في تحسين جودة المحاسبة.

ولقد هدفت دراسة (Qu et al., 2012) إلى التحقق الاختباري فيما إذا كانت IFRS قد أسهمت في تحسين جودة المعلومات للمستثمرين، وذلك من خلال تحليل رد فعل المستثمرين تجاه المعلومات المالية التي وردت بالقوائم المالية لعينة تمثلت في ٣٠٩ شركات مقيدة في بورصة شنغهاي بدولة الصين خلال الفترة الزمنية التي تم تقسيمها إلى فترتين، الأولى من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٦ (فترة ما قبل تبني IFRS)، والثانية من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٠ (فترة ما بعد تطبيق IFRS) باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد.

وأظهرت نتائج الدراسة السابقة أن نسبة ربحية السهم إلى القيمة الدفترية للسهم تعد من أكثر العوامل التفسيرية للقيمة السوقية لأسهم شركات العينة بعد تطبيق IFRS، وهذا يعنى أن المستثمرين أصبحوا أكثر ثقة بالمعلومات المالية التي صدرت في الفترة التي أعقبت تبني الشركات لـ IFRS ، كما تم الاعتماد بشكل أكبر على معلومات قائمة الدخل في اتخاذ القرارات الاستثمارية .

وفي هذا السياق ركزت دراسة (Ames, 2013) على التحقق الاختباري من أثر الاعتماد الكامل لتبني IFRS في جودة المحاسبة، في ضوء مؤشر جودة الأرباح، وملاءمة قيمة المعلومات، وذلك على عينة تمثلت في ٣٩٥٠ مشاهدة في القوائم المالية للشركات المقيدة في بورصة جوهانسبرج بدولة جنوب إفريقيا خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١١. وخلصت الدراسة إلى أن جودة المحاسبة لم تتحسن بعد تطبيق IFRS.

كما هدفت دراسة (خلف، ٢٠١٣) إلى اختبار أثر تبني IFRS في جودة الأرباح، وذلك بالتطبيق على عينة شملت ٣٤ شركة مقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٠. وانتهت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة ارتباط معنوية سالبة بين تبني IFRS وجودة الأرباح المقاسة بمؤشر الاستحقاقات الاختيارية، في حين لا توجد علاقة ارتباط معنوية موجبة بين تبني IFRS وجودة الأرباح المقيسة بمؤشر استمرار الأرباح. وعمومًا، ليست هناك علاقة ارتباط معنوية موجبة بين تبني IFRS وجودة الأرباح.

وأيضًا ركزت دراسة (نوفل، ٢٠١٣) على تسليط الضوء على أثر تطبيق IFRS في جودة الإفصاح المحاسبي في سوق المال المصرية، اعتمادًا على دراسة ميدانية لعينة تمثلت في كل من المديرين الماليين، والمراجعين الخارجيين، والمراجعين الداخليين باستخدام ١٤٢ قائمة استقصاء موزعة على العينة السابقة. وأسفرت نتائج الدراسة الميدانية على الأثر الإيجابي لتبني IFRS في كل من خصائص المعلومات التالية (القابلية للفهم، والموثوقية، والملاءمة، والقابلية للمقارنة) التي وردت في التقارير المالية لشركات العينة.

كما حاولت دراسة (علي، ٢٠١٥) تحليل أثر تطبيق IFRS في كل من عدم تماثل المعلومات وجودة الأرباح المحاسبية، وذلك باختبار عينة شملت ٢٠ شركة في قطاع التأمين مقيدة في سوق المال في المملكة العربية السعودية خلال الفترة المالية من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٢. وخلصت الدراسة إلى ارتفاع جودة الأرباح المحاسبية، وانخفاض عدم تماثل المعلومات بعد تطبيق IFRS على شركات العينة.

وبمنحى آخر قامت دراسة (Duarte et al., 2015) بمراجعة الأدب المحاسبي بشأن أثر تبني IFRS في جودة المحاسبة، التي تمثلت في القابلية للفهم، وجودة المعايير المحاسبية. وانتهت الدراسة نظريًا إلى أنه يتعذر تقييم جودة المحاسبة في ضوء تبني IFRS بمفردها، سواء تم تطبيقها تطبيقًا اختياريًا أو إلزاميًا، وذلك في

ظل القيود التي ارتبطت بـ IFRS، والتي تتمثل في الخلاف المؤسسي بشأن البيئة المناسبة للتطبيق، وعدم كفاية منهج (أساس) المبادئ لتحقيق جودة المحاسبة. ولاختبار دقة تنبؤات المحللين الماليين المرتكزة على القابلية للمقارنة، استخدمت دراسة (Petaibanlue et al., 2015) تحليل الانحدار لتقدير أخطاء تنبؤات المحللين الماليين قبل تطبيق IFRS وبعده، على عينة تمثلت في ٩٧٥ شركة في ١٤ دولة أوروبية خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٨. وخلصت الدراسة إلى أنه في ظل توافر القابلية للمقارنة، تحسنت دقة تنبؤات المحللين الماليين بعد تطبيق IFRS تطبيقاً إلزامياً على الدول الأوروبية الممثلة في عينة الدراسة. وباستخدام أسلوب مخالف للدراسات السابقة، قامت دراسة (Yurisandi & Puspitasari, 2015) بالتحقق الاختباري من توافر خصائص جودة المعلومات المالية (الملاءمة، والتعبير الصادق، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، والتوقيت المناسب) في التقارير المالية لعينة تمثلت في ٥٥ شركة مقيدة في سوق المال في إندونيسيا خلال عامي ٢٠٠٩، ٢٠١٠ (قبل تطبيق IFRS) وأيضاً خلال عامي ٢٠١٢، ٢٠١٣ (بعد تطبيق IFRS)، وذلك من خلال وضع مجموعة مؤشرات فرعية تقيس مدى توافر الخصائص السابقة على التقارير المالية للشركات محل التطبيق.

وانتهت دراسة (Yurisandi & Puspitasari, 2015) إلى بعض النتائج التي نوجزها في الآتي:

- ١- إن تطبيق IFRS أسهم في زيادة جودة التقارير المالية بالنسبة إلى الخصائص التالية (الملاءمة، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة).
- ٢- انخفضت جودة التقارير المالية بعد تطبيق IFRS باستخدام خاصية التعبير الصادق.
- ٣- لم تتأثر جودة التقارير المالية بعد تطبيق IFRS باستخدام خاصية التوقيت المناسب.

كما ركزت دراسة (Yurt & Ergun, 2015) على اختبار أثر تطبيق IFRS في جودة المحاسبة، وذلك باختبار القوائم المالية لـ ١٩ شركة مقيدة في بورصة إسطنبول في تركيا خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١١، باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد لقياس القيمة السوقية لأسهم شركات العينة بعد تطبيق IFRS. وانتهت الدراسة إلى ارتفاع نسبة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى إجمالي الأصول، وارتفاع نسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الأصول، مع انخفاض نسبة التغير في إجمالي الالتزامات، وذلك بعد ٣ سنوات من تطبيق IFRS، وهذا يعني أن تطبيق IFRS قد أسهم في تقديم معلومات دقيقة تفيد مجموعة كبيرة من مستخدمي القوائم المالية بما يحد من عدم تماثل المعلومات؛ ومن ثم تساعد IFRS على تحسين جودة المحاسبة بشركات العينة.

٢/٢: دراسات ركزت على أثر تطبيق IFRS في إدارة الأرباح:

هدفت دراسة (Tendeloo & Vanstraelen, 2005) إلى التحقق الاختباري فيما إذا كانت الشركات المقيدة في بورصة ألمانيا تنخفض إدارة أرباحها بعد تطبيق IFRS، وذلك بالتطبيق على عينة تمثلت في ٦٣٦ شركة ألمانية خلال الفترة من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠١.

وتشير نتائج الدراسة السابقة إلى أن تطبيق IFRS لا يقود إلى تخفيض ممارسات إدارة الأرباح، قياساً بمستوى الاستحقاقات غير العادية، كما يبدو أن شركات العينة قد انخرطت في تحقيق أرباح أكبر بعد تطبيق IFRS.

كما ركزت دراسة (الزمر، ٢٠١٢) على البحث عن أثر التحول نحو تطبيق IFRS في بعض المقاييس المحاسبية مثل إدارة الأرباح، والتحفيز المحاسبي، مع إجراء دراسة تطبيقية على عينة تمثلت في ٢١ شركة مقيدة في سوق المال في قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٠. وكشفت نتائج الدراسة التطبيقية أنه مع بدء التحول إلى تطبيق IFRS زادت إدارة الأرباح، وانخفض مستوى التحفظ المحاسبي، في حين أنه في الفترات التالية واستقرار التحول نحو تطبيق IFRS انخفضت إدارة الأرباح وزاد مستوى التحفظ المحاسبي لشركات العينة.

وفي السياق ذاته، قامت دراسة (Baig & Khan, 2016) بالتحقق من أثر تبني IFRS في إدارة الأرباح، وذلك على عينة تمثلت في ١٠٠ شركة مقيدة في سوق المال في كراتشي في دولة باكستان بتطبيق نموذج Jones المعدل لتحديد الاستحقاقات الاختيارية كمقياس لإدارة الأرباح، من خلال تقسيم الفترات الزمنية إلى مجموعتين الأولى من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٤ (فترة ما قبل تطبيق IFRS)، والثانية من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٨ (فترة ما بعد تطبيق IFRS)، مع تسجيل أي حالات استثنائية خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١١ للتحقق مما توصلت إليه الدراسة من نتائج. وانتهت الدراسة إلى نتيجة مؤداها أن نسبة ممارسة إدارة الأرباح بين شركات العينة كانت ٤٥ % خلال الفترة الأولى (ما قبل تطبيق IFRS)، وانخفضت تدريجياً بعد ذلك لتصبح ٣ % بعد تطبيق IFRS، وهذا يعني أن تطبيق IFRS قد أسهم في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الباكستانية بالعينة.

كما هدفت دراسة (Capkun et al. , 2016) إلى التحقق الاختباري فيما إذا كان تبني IFRS يسهم في الحد من إدارة الأرباح أم لا، وذلك باختبار القوائم المالية لعينة تمثلت في ٣٨٥٣ شركة في ٢٩ دولة في كل من دول أستراليا وآسيا وأوروبا وإفريقيا، خلال الفترات الزمنية التي تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات كالتالي: التبنّي الاختباري المبكر لـ IFRS (ما قبل عام ٢٠٠٤)، التبنّي المتأخر (من عام ٢٠٠٤ حتى نهاية عام ٢٠٠٥)، والتبنّي الإلزامي لـ IFRS (ما بعد عام ٢٠٠٥).

وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق IFRS قد أسهم في زيادة ممارسات إدارة الربحية في شركات العينة بسبب مرونة وزيادة نطاق التقديرات المحاسبية الواردة في IFRS. وأيضاً ركزت دراسة (Luthan et al., 2016) على تحديد أثر اختلاف آلية حوكمة الشركات في إدارة الأرباح قبل تطبيق IFRS (وبتطبيق المعايير المحاسبية المحلية) وبعد تطبيق IFRS، وذلك على عينة تمثلت في ٦٥ شركة صناعية مقيدة في سوق المال في إندونيسيا خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٣. وانتهت الدراسة إلى نتيجة مؤداها أن تبني IFRS يسهم في الحد من إدارة الأرباح لشركات العينة.

٣/٢: دراسات اهتمت بالبعد البيئي لتطبيق IFRS:

هدفت دراسة (Callao et al., 2007) إلى الكشف عن الفروق الجوهرية لبعض القيم المحاسبية، مثل (الأصول الثابتة، والمخزون السلعي، والنقدية، وحقوق الملكية)، وبعض النسب المالية مثل (نسبة السيولة، ونسبة التداول، ومعدل العائد على الأصول)، وذلك لمجموعتين من القوائم والتقارير المالية لـ ٢٦ شركة مقيدة في سوق المال في إسبانيا، الأولى بتطبيق معايير محلية إسبانية، والثانية بنفس بيانات الشركات بتطبيق IFRS، خلال الفترة الزمنية لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.

وانتهت الدراسة السابقة إلى النتائج الآتية:

١- تطبيق IFRS يظهر درجة أقل من التحفظ المحاسبي بالمقارنة بالمعايير المحلية الإسبانية؛ نظراً إلى التزام الشركات في ظل النظام المحاسبي الإسباني بالقانون الدولي.

٢- إن الفجوة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية لأسهم شركات العينة، تكون أكثر اتساعاً عند تطبيق IFRS بالمقارنة بتطبيق المعايير المحلية الإسبانية.

٣- الأثر السلبي لتبني IFRS في بيئة التقارير المالية في إسبانيا.

كما ركزت دراسة (Elbannan, 2011) على اختبار أثر التبني الإلزامي لـ IFRS في القيمة السوقية للشركات في البيئة المصرية، وذلك بالتطبيق على عينة تمثلت في ١٤١ شركة مقيدة في البورصة المصرية، وبياناتها منشورة في قاعدة بيانات Kompass، خلال الفترة الزمنية من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٦.

وخلصت دراسة (Elbannan, 2011) إلى النتائج الآتية:

(١) انخفضت القيمة السوقية لأسهم شركات العينة بعد تطبيق IFRS.

(٢) قصور البنية التحتية للكيان المحاسبي في مصر، وعدم توافر التدريب الكافي أسهما في عدم امتثال الممارسين لمحتوى IFRS والتنفيذ غير السليم لها.

(٣) حاجة IFRS إلى التحسين المستمر لتتوافق مع أهدافها المنشودة.

وفي هذا السياق، هدفت دراسة (Alghamdi, 2014) إلى الاختبار الميداني لمدى ملاءمة IFRS للأسواق الناشئة بالتطبيق على بيئة المملكة العربية السعودية، واعتمدت الدراسة على أسلوب الاستقصاء لجمع البيانات على عينة تمثلت في ثلاث

مجموعات هي ٣٦ أكاديمياً محاسبياً، و ٢٩ مديراً مالياً، و ٤٨ مراجعاً خارجياً، من أجل الكشف عن مزايا تبني IFRS لبيئة الدول النامية والبحث عن معوقات تطبيقها. وانتهت دراسة (Alghamdi, 2014) إلى بعض النتائج لعل من أهمها ما يلي:

- ١- تتفق ٨٠ % من عينة الدراسة على أن تبني IFRS في البيئة السعودية من شأنه زيادة الثقة في التقارير المالية وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي.
- ٢- توجد اختلافات في تصورات عينة الدراسة بشأن زيادة الاستثمارات الأجنبية من جراء تطبيق IFRS على الشركات السعودية.
- ٣- تتفق أكثر من ٧٠ % من عينة الدراسة على أن أهم معوقات تبني IFRS في البيئة السعودية تتمثل في كل من: تناقض IFRS مع المعايير الإسلامية فيما يتعلق بالزكاة والفوائد والقيمة العادلة، وسوء الفهم الناتج من ترجمة IFRS من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية، ونقص المعرفة والخبرة المهنية الكافية للتعامل مع IFRS.

كما هدفت دراسة (جعاز، ٢٠١٤) إلى تحديد انعكاسات تطور IFRS على مصداقية تقارير مراقبي الحسابات في بيئة دولة العراق، وذلك على ضوء دراسة ميدانية على عينة تمثلت في كل من (١٧ مديراً مالياً، و ٣١ مراقب حسابات، و ١٧ محللاً مالياً، و ٢٤ مستثمراً، و ١٥ مديراً لبعض الشركات)، من خلال توزيع ١٠٤ قوائم استقصاء على العينة السابقة في العراق. وأظهرت نتائج الدراسة أن تطور IFRS على مستوى القياس أو الإفصاح قد ساعد على تشجيع الاستثمار وتنشيط حركة سوق المال في العراق، كما أن IFRS لها علاقة قوية بمصداقية تقارير مراقبي الحسابات.

وأيضاً اهتمت دراسة (Wehrfritz & Haller, 2014) بالبحث عن أثر الاختلافات الثقافية في استخدام الأحكام المهنية للمحاسبين عن تطبيق IFRS في كل من دولتي ألمانيا والمملكة المتحدة، وذلك من خلال أسلوب الاستقصاء لعينة تمثلت في ٢٩٩ محاسباً في ألمانيا (مديرين ماليين، مراجعين) و ٨٢ محاسباً في المملكة المتحدة (محاسبين معتمدين، وأعضاء في معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز (ICAEW)، في الفترة الزمنية من سبتمبر حتى نوفمبر ٢٠١١. وخلصت دراسة (Wehrfritz & Haller, 2014) إلى بعض النتائج التي من أهمها:

- إن تطبيق IFRS لا يقود بالضرورة إلى تناسق المخرجات المحاسبية بين دول العالم في ظل المرونة التي تتمتع بها IFRS.
- إن اختلاف البيئة الثقافية بين فئات العينة نتج عنه تباين في التفسيرات المحاسبية واستخدام التقديرات المحاسبية عند تطبيق محتويات IFRS بين بيئة ألمانيا وبيئة المملكة المتحدة.

- إن العوامل الشخصية للمحاسبين تلعب دورًا أكبر أهمية من العوامل الثقافية عند تطبيق IFRS، مثل درجة الحيطة والحذر، ومفاهيم العدالة، وعدم التأكد.

كما اختبرت دراسة (Ebaid, 2016) السؤال التالي: هل تطبيق IFRS في البيئة المصرية يقود إلى تحسين جودة المحاسبة باستخدام مؤشر إدارة الأرباح؟ وذلك بالتطبيق على عينة تمثلت في ٧٤ شركة مقيدة في البورصة المصرية خلال فترتين، الأولى من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٦ (فترة ما قبل تطبيق IFRS) والثانية من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٩ (فترة ما بعد تطبيق IFRS). وانتهت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الجهات المسؤولة عن تنظيم المحاسبة في مصر لم تقدم آلية لحماية المستثمرين بتهيئة المناخ الملائم لتطبيق IFRS، كما أن إدارة الأرباح انخفضت في شركات العينة بعد تطبيق IFRS مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق IFRS.

وفي هذا السياق، ركزت دراسة (يوسف، ٢٠١٦) على معرفة تأثير تطبيق IFRS في كفاءة سوق المال المصرية من حيث حجم التداول والنسب المالية، وأجريت الدراسة التطبيقية على جميع الشركات المدرجة بسوق المال المصرية مع إجراء دراسة مقارنة بين مجتمعين قبل تطبيق IFRS (من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٥) وبعد تطبيق IFRS (من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٥). وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج التي من أهمها أن تطبيق IFRS له تأثير إيجابي في كفاءة سوق المال المصرية من حيث حجم التداول وزيادة عدد الأسهم المتداولة في السوق وعلى نسبة معدل دوران الأسهم، في حين لم يؤثر تطبيق IFRS في كفاءة سوق المال المصرية فيما يتعلق بالنسب المالية التي تختص بالقيمة السوقية إلى عائد الأسهم، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم.

ومن تحليل الدراسات السابقة، يبدو للباحث ما يلي:

- ١- زيادة الاهتمام بتبني وتطبيق IFRS، سواء على المستوى العالمي أو الاقليمي؛ لما تحققه هذه المعايير من منافع يتركز أغلبها في تحسين جودة المحاسبة، مثل توافر جودة المعلومات المالية كالملاءمة، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، وتحقيق جودة الأرباح، والحد من عدم تماثل المعلومات.
- ٢- تباين نتائج الدراسات السابقة، حيث لم تقدم نتائج متسقة وموحدة بشأن ملاءمة تطبيق IFRS في بيئات الدول المختلفة، وما زال الجدل مستمرًا بشأنها. فإذا كانت بعض الدراسات دعمت تطبيق IFRS لكونها تحقق الملاءمة والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة وزيادة الإفصاح المحاسبي وتخفيض ممارسات إدارة الربحية (Duarte et al., 2015; Petaibanlue et al., 2015; Yurisandi & Puspitasari, 2015; Baig & Khan, 2016؛ الزمر، ٢٠١٢؛ نوفل، ٢٠١٣)، هناك دراسات أخرى عارضت تطبيق IFRS لكونها تحتوي على مصطلحات غير واضحة، ولم تحسن القابلية للفهم (Ebaid, 2016)، وتدعم

IFRS إدارة الربحية ولا تسهم في الحد منها & Tendeloo (Vanstraelen,2005; Capkun et al., 2016) ولا يتوافر في مخرجات IFRS التعبير الصادق (Luthan et al., 2016).

٣- تعد الدراسة الحالية امتداداً للدراسات السابقة في البيئة العربية (ومنها مصر) التي ركزت على الخطوات الأولى لإسهامات IFRS (Elbannan, 2011; Alghamdi,2014؛ جعاز ٢٠١٤؛ يوسف، ٢٠١٦، ولكنها تختلف في الآتي:

- تلقي الضوء على الاختلافات ما بين IFRS والمعايير المصرية المقابلة لها.
- توضح علاقة IFRS بمناهج وضع المعايير (المبادئ، والقواعد).
- تقوم بتقييم محتوى المعايير المحاسبية المصرية المقابلة لـ IFRS في ظل التعديلات الأخيرة التي صدر بموجبها القرار الوزاري رقم ١١٠ لعام ٢٠١٥ بشأن معايير المحاسبة المصرية المعدلة، وذلك في ضوء مجموعة من المؤشرات.
- تقوم بالتحقق الميداني من ملاءمة تطبيق الـ IFRS في البيئة المصرية من منظور المتعاملين مع سوق المال.

ثالثاً: طبيعة IFRS وعلاقتها بمعايير المحاسبة المصرية المستحدثة

الدراسات المسحية للمقالات الأكاديمية التي اهتمت بموضوع IFRS توصلت إلى أن ٤٩ مقالة نشرت عن IFRS خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٣، فبدأ الحديث عنها بمقالة واحدة عام ٢٠٠٧ ثم زادت إلى مقالتين خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، إلى أن بلغت ١٦ مقالة بنهاية عام ٢٠١٣، والمثير للدهشة أن أكثر الدوريات التي نشرت مقالات عن IFRS هي The Accounting Review التي تصدر عن جمعية المحاسبة الأمريكية (Duarte et al., 2015) رغم اعتماد البيئة الأمريكية اعتماداً كبيراً على المعايير المحلية الصادرة عن FASB. وإيماناً بأهمية الدور الذي تلعبه IFRS في تحقيق التقارب الدولي وتحسين الشفافية، تبنت مصر هذه المعايير في محاولة لجذب الاستثمارات الأجنبية ومواكبة التطورات العالمية المتلاحقة. وهذا يدعو إلى أهمية البحث عن مفهوم IFRS ومنافع ومعوقات تطبيقها، والاختلافات الجوهرية بين IFRS وما ورد منها في المعايير المصرية الصادرة حديثاً بنهاية عام ٢٠١٥.

وفي ضوء ما سبق، يمكن التعرف على طبيعة IFRS بشكل أكثر تحديداً، وعلاقتها بالمعايير المصرية المستحدثة من خلال تناول ما يلي:

- ١- تعريف IFRS والتطور التاريخي لها.
 - ٢- البعد النفعي لتبني IFRS ومعوقات تطبيقها.
 - ٣- استراتيجيات تبني IFRS وعلاقتها بمناهج بناء المعايير.
 - ٤- اختلافات IFRS عن المعايير المحاسبية المصرية المقابلة لها.
- ١/٣ : تعريف IFRS والتطور التاريخي لها:

يقصد بـ IFRS أنها ترقيم جديد لمعايير المحاسبة الدولية، وتمثل تطوراً وامتداداً طبيعياً لمضمون ومحتوى ما يصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB (جهاز، ٢٠١٤). وترى دراسة (Yurisandi & Puspitasari, 2015) أن IFRS أحد المصنفات الحديثة لمعايير المحاسبة الدولية التي تضع وتفسر إطار إعداد وعرض القوائم المالية بطريقة متقدمة بهدف تقديم تقارير مالية عالية الجودة، في ضوء الاعتماد على منهج (أساس) المبادئ لبناء المعايير المحاسبية. وتضيف دراسة (فوزي، ٢٠١٥) بأنها القواعد والمبادئ التي يجب الالتزام بها عند إعداد التقارير المالية، كما أنها تحظى بالقبول العالمي لما تتمتع به من جودة المعلومات المحاسبية مثل القابلية للفهم، والملاءمة للقرار، والتعبير الصادق للعمليات المالية، وتتنظر إلى الأحداث الاقتصادية وفقاً لجوهرها وليس شكلها القانوني. وفي هذا السياق تشير دراسة (Houque et al., 2016) إلى أن IFRS عبارة عن مجموعة مكملة لمعايير المحاسبة الدولية بطريقة تخدم تفسير المعايير، بالإضافة إلى كونها مجموعة مننقاة لمعايير عالية الجودة تتصف بعرضها الواضح، ومرتكزة على مبادئ محاسبية

مقبولة بين مختلف دول العالم بغرض إعداد تقارير مالية توفر معلومات عن المركز والأداء المالي، والتدفقات النقدية بما يخدم الفئات المتعاملة معها لتسهيل عملية اتخاذ القرارات.

مما سبق، يبدو للباحث أن IFRS قد تقترب من مصطلح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وبشكل أكبر من المصطلحات الأخرى كمعايير التقارير المالية الدولية، ومعايير الإبلاغ المالي الدولية؛ وذلك للأسباب الآتية:

١- IFRS تعد استكمالاً للمعايير الدولية التي سبق للجنة معايير المحاسبة الدولية IASC إصدارها، والتي تم استبدالها بـ IASB لتكون الأخيرة معنية بإصدار IFRS؛ ومن ثم فهي بالتبعية تنتمي إلى معايير دولية وليست معايير تقارير أو معايير إبلاغ.

٢- تهدف IFRS إلى توافق معايير المحاسبة بين مختلف دول العالم لتسهيل عملية مقارنة أداء الشركات عبر الدول؛ ومن ثم فهي ترتبط بإنتاج تقارير مالية على مستوى شركات كل دولة على حدة من أجل نشر تقارير مالية محلية وليست دولية.

٣- أشارت معايير المحاسبة المصرية صراحة إلى IFRS بأنها معايير دولية لإعداد التقارير المالية.

إن بداية الحديث عن IFRS كان من لجنة المفوضين في أوروبا التي تزعمت توافق معايير المحاسبة لمختلف الدول الأوروبية بهدف زيادة القابلية لمقارنة معلومات القوائم المالية، خلال الفترة من عام ١٩٧٠ حتى ١٩٩٩، ولكن خطوات تبني IFRS اتسمت بالبطء الشديد بسبب استجابة لجنة المفوضين لتوجهات القوانين الدولية، وتباين الآراء بين دول الأعضاء باللجنة السابقة (Capkun et al., 2016). ومع تطور العلاقات الاقتصادية، ونمو الأسواق العالمية، واتساع حجم الشركات المتعددة الجنسية، سعت الهيئات التنظيمية، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، إلى تبني IFRS التي بدأ التفكير بها بعد استبدال IASB بـ IASC عام ٢٠٠١، لتكون معايير IFRS إضافة للمعايير الدولية التي سبق لـ IASC إصدارها، وليست بديلاً لها، وبعدها أصدر الاتحاد الأوروبي القاعدة رقم ١٦٠٦ لعام ٢٠٠٢، التي أشارت إلى إلزام جميع الشركات المقيدة في البورصة الأوروبية بالتحول نحو تطبيق IFRS بدءاً من يناير عام ٢٠٠٥ (Callao et al., 2007).

ولقد صدر أول معيار دولي للتقارير المالية عام ٢٠٠٣ من قبل IASB بعنوان "تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى IFRS1"، وأعقبه بعد ذلك صدور خمسة عشر معياراً ليصبح عدد هذه المعايير ستة عشر معياراً حتى الآن، والتي يمكن إيجازها مقارنة بالمعايير المصرية المقابلة لها من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (١): IFRS وما يقابلها من المعايير المصرية

سنة إصدار المعيار المصري	عنوان المعيار المصري المقابل	رقم المعيار المصري	المعيار الدولي المستبدل (السابق)	سنة إصدار المعيار الدولي	عنوان IFRS	رقم المعيار الدولي
—	غير موجود	—	لا يوجد	٢٠٠٣	تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى	IFRS1
٢٠٠٦	المدفوعات المبنية على أسهم	٣٩	لا يوجد	٢٠٠٤	المدفوعات على أساس الأسهم	IFRS2
٢٠٠٦	تجميع الأعمال	٢٩	٢٢	٢٠٠٤	اندماج الأعمال	IFRS3
٢٠٠٦	عقود التأمين	٣٧	لا يوجد	٢٠٠٤	عقود التأمين	IFRS4
٢٠٠٦	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة	٣٢	٣٥	٢٠٠٤	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة	IFRS5
٢٠٠٦	التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية	٣٦	لا يوجد	٢٠٠٤	استكشاف وتقييم الموارد التعدينية	IFRS6
٢٠١٥	الأدوات المالية : الإفصاحات	٤٠	٣٠	٢٠٠٥	الأدوات المالية: الإفصاحات	IFRS7
٢٠١٥	القطاعات التشغيلية	٤١	١٤	٢٠٠٦	القطاعات التشغيلية	IFRS8
—	غير موجود	—	٣٩	٢٠٠٩	الأدوات المالية	IFRS9
٢٠١٥	القوائم المالية المجمعة	٤٢	٢٧	٢٠١١	القوائم المالية الموحدة	IFRS10
٢٠١٥	الترتيبات المشتركة	٤٣	٣١	٢٠١١	الترتيبات المشتركة	IFRS11
٢٠١٥	الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى	٤٤	٢٧، ٢٨، ٣١	٢٠١١	الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى	IFRS12
٢٠١٥	قياس القيمة العادلة	٤٥	لا يوجد	٢٠١١	قياس القيمة العادلة	IFRS13
—	غير موجود	—	لا يوجد	٢٠١٤	الحسابات المؤجلة للمنظمات	IFRS14
—	غير موجود	—	١٨، ١١	٢٠١٤	الإيراد من العقود مع العملاء	IFRS15
—	غير موجود	—	١٧	٢٠١٦	عقود الإيجار	IFRS16

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ١- إن مصر لم تتبنَ جميع معايير IFRS كاملة، حيث لم يصدر معيار مصري مقابل لخمسة معايير IFRS التالية ١، ٩، ١٤، ١٥، ١٦، وهذا يعني أن مصر تبنت نحو أحد عشر معيارًا ل IFRS.
- ٢- في المراحل الأولى لصدور IFRS كانت مصر تتبنى هذه المعايير فور صدورها، في حين توقفت مصر عن تبني تلك المعايير بعد عام ٢٠٠٦ وصدور المعيار IFRS6، ثم عاودت مصر تبني باقي معايير IFRS في عام ٢٠١٥، وهذا يرجع إلى عدم استقرار البيئة المصرية، خاصة في أثناء ثورة يناير ٢٠١١.
- ٣- إن مبرر مصر في عدم تبني بعض معايير IFRS يرجع إلى اقتراح تطبيق هذه المعايير في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ من قبل تصريحات IASB، بمعنى أن هذه المعايير لم يتم تفعيل تطبيقها على المستوى الدولي حتى تاريخ صدور المعايير المحاسبية المصرية ٢٠١٥.

٢/٣: البعد النفعي لتبني IFRS ومعوقات تطبيقها:

بمراجعة الفكر المحاسبي بشأن الدراسات التي تناولت IFRS اتضح أن منها ما ركز على تحديد أهدافها (جهاز، ٢٠١٤؛ Ames,2013; Baig & Khan,2016) وأخرى ركزت على مزاياها (Alghamdi, 2014)، وبعضها ركز على دوافع تبني IFRS (Qu et al., 2012؛ أبو طالب، ٢٠١٣). ويمكن التعبير عن جميع الآراء السابقة بالحديث عن المنافع المترتبة من وراء تبني IFRS، سواء على مستوى الدول المتقدمة أو الدول النامية.

وتتركز منفعة تبني IFRS على حد قول الدراسات المشار إليها بالفقرة السابقة في المحاور التالية:

- ١- تحسين جودة التقارير المالية، من خلال إمداد المتعاملين مع سوق المال بتقارير مالية واضحة وموثوق بها وقابلة للمقارنة.
- ٢- جذب الاستثمارات الأجنبية مع تزايد نمو التجارة الدولية.
- ٣- تزايد ثقة المستثمر الأجنبي بالتقارير المالية.
- ٤- تخفيض عدم تماثل المعلومات في ظل توافر شفافية المعلومات، مع زيادة الإفصاح بالتقارير المالية المنشورة.
- ٥- توحيد متطلبات التقارير المالية عبر مختلف شركات دول العالم.
- ٦- زيادة سيولة الأسواق المالية، وتخفيض تكلفة رأس المال للمستثمرين على المستوى الدولي.
- ٧- الدخول إلى أسواق مال عالمية من خلال إعداد تقارير مالية ملتزمة بالشروط الدولية في الإعداد والغرض، بشكل يعمل على توفير الوقت والجهد والسهولة في عمليات المقارنة بين القوائم المالية (علي، ٢٠١٥).

وترجع أهمية تبني IFRS في الدول النامية، وخاصة مصر، إلى الأسباب الآتية:

- تتواءم IFRS مع سياسة الانفتاح الاقتصادي والتحول من اقتصاد مخطط مركزيًا إلى اقتصاد حر، وهو ما يسهم في إصلاح الممارسات المحاسبية من خلال تبني ممارسات محاسبية مقبولة عالميًا، بالإضافة إلى الحد من مخاطر الاستثمار الأجنبي (Qu et al., 2012).
- زيادة قدرة الأسواق المالية الناشئة على الاندماج في الأسواق المال العالمية، وهو ما يسهم في انخراط الدول النامية في الاقتصاد العالمي (أبو طالب، ٢٠١٣).
- حاجة مصر إلى مواكبة التطورات العالمية في مجال مهنة المحاسبة، ومحاولة لإضفاء ثقة المتعاملين في التقارير المالية المنشورة بالبورصة لتحسين كفاءة سوق المال.

ورغم أهمية تبني IFRS والمنافع المترتبة على تطبيقها، فإن هناك كثيرًا من المعوقات التي تقف حائلًا دون تحقيق أهداف IFRS، والتي يمكن إيجازها في الآتي:

(١) صعوبة وجود مرادفات لبعض محتويات IFRS، وتعذر ترجمتها إلى ما يقابلها باللغة العربية، وهو ما يؤدي إلى سوء فهم من جانب المتعاملين (Alghamdi, 2014).

(٢) تعتمد IFRS على مبادئ تفسرها لجنة منفصلة تسمى لجنة التفسيرات التي تختلف عن لجنة إصدار المعايير (أبو طالب، ٢٠١٣).

(٣) تأسست IFRS ونمت جذورها في الدول المتقدمة وتأثرت عند صياغتها بالمتغيرات البيئية في تلك الدول، في حين لم تراعى الظروف البيئية للدول النامية، إلى درجة أن قضية التحول إلى IFRS أصبحت محل جدل ونقاش في الأوساط المحاسبية المهنية والأكاديمية (الزمر، ٢٠١٢)، حيث إن دوافع معارضة تطبيق IFRS ليست فقط دوافع تعاقدية أو تقنيات تكنولوجية؛ بل تمتد إلى العوامل الثقافية في الدول النامية (Nurunnabi, 2015).

(٤) قيام IASB بإصدار IFRS دون وضع آليات موحدة للتطبيق، أفسح المجال أمام دول العالم لأن تضع الآليات الملائمة لها من ناحية، كما قلل حافز الابتكار من قبل الجهات المتعاملة في ظل احتكار IASB وضع تلك المعايير (خلف، ٢٠١٣).

(٥) تتصف أحيانًا بعض معايير IFRS بالتعقيد إلى درجة أن محتويات هذه المعايير قد تفوق قدرة المحاسبين على استيعابها، وخاصة في الدول النامية، فضلًا عن نقص الكوادر الفنية، وقلة الخبرات المهنية للتعامل مع IFRS من قبل هذه الدول (Alghamdi, 2014).

٣/٣: استراتيجيات تبني IFRS وعلاقتها بمناهج بناء المعايير:

تناولت دراسة (Alon & Dwyer, 2016) استراتيجيات تطبيق IFRS، وتم حصرها في أربعة محاور رئيسة هي:

- ١- الإحلال: ويعني الاستغناء الكامل عن المعايير القديمة واستبدالها بمعايير جديدة.
- ٢- الترقية: ويقصد بها تصفية المعايير الموجودة، بمعنى تأسيس معايير جديدة ووضع ضوابط لها بجانب المعايير القديمة دون الاستغناء كلية عن الأخيرة.
- ٣- الانتقال التدريجي: ويحدث عندما لا تستبدل المعايير القديمة استبدالاً مطلقاً، وهذا يعني ببساطة عدم الإهمال الكلي للمعايير القديمة.
- ٤- التحول: ويعني إعادة ترجمة المعايير القديمة بطريقة مغايرة عما كانت عليه مع عدم استبدالها.

ويرى الباحث أن الاستراتيجيات الأربع السابقة تتمحور في أسلوبين إما تحول اختياري والتبني لـ IFRS بطريقة متدرجة، وإما التحول الإلزامي ويعني التطبيق الفوري لـ IFRS فور إصدار IASB لها. والسؤال الآن هو: ما الاستراتيجية التي اتبعتها مصر عند تبني IFRS؟

منذ أوئل التسعينيات شرعت مصر في خطة طموحة للإصلاح الاقتصادي من خلال قرار الحكومة اعتماد نسخة معدلة من معايير المحاسبة الدولية، وصدر أول مرسوم وزاري بشأنها عام ١٩٩٧، وتلاها تنقيحات خلال عام ٢٠٠٢، وعام ٢٠٠٦ الذي شهد بداية ظهور IFRS بالمعايير المصرية بهدف تحقيق شفافية المعلومات، وتعزيز ثقة المستثمرين بمصداقية التقارير المالية، وزيادة الاستثمارات الأجنبية (Elbannan, 2011). وإذا كانت مصر بدأت بتناول خمسة معايير IFRS هي IFRS2، IFRS3، IFRS4، IFRS5، IFRS6، وذلك خلال عام ٢٠٠٦ بعد صدورها من IASB عام ٢٠٠٤ وإلزام تطبيقها في نهاية عام ٢٠٠٦، فهذا يعني التبني الإلزامي لـ IFRS من قبل مصر. ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل عندما أصدر IASB باقي معايير IFRS خلال الأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٩، ٢٠١١، ٢٠١٤ ضمنت مصر تلك المعايير في النسخة المستحدثة لمعايير المحاسبة المصرية عام ٢٠١٥، وهذا يؤكد التبني الإلزامي لمصر لـ IFRS.

ويبدو من استقراء الفكر المحاسبي أن كثيراً من الدراسات أجمعت على أن IFRS صيغت وفقاً لمنهج (أساس) المبادئ لوضع المعايير (Barth et al., 2016; Lopes et al., 2010; Capkun et al., 2008). وكذلك مصر عندما التزمت بتطبيق IFRS سلكت الأسلوب نفسه الذي اتبعه IASB، وصيغت معاييرها المحاسبية وفقاً لمنهج (أساس) المبادئ (Ebaid, 2016).

ويختلف الباحث مع المقولة السابقة، ويرى أن بعض معايير IFRS صيغ وفقاً لمنهج (أساس) القواعد وليس منهج المبادئ، استناداً إلى المبررات التالية:

١- التطورات التي طرأت على IFRS كان من أهمها العمل على إلغاء كثير من البدائل المحاسبية، والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة بهدف توحيد المعالجات، وعدم فتح المجال للإدارة للاختيار بين عدة بدائل بما يحقق منافعها، وإضافة مرفقات لكل معيار IFRS توضح كيفية التطبيق العملي (محمد، ٢٠١٠). وهذه التطورات تتناقض وخصائص منهج المبادئ لوضع المعايير الذي يعتمد على المرونة واستخدام الأحكام الشخصية للمحاسبين عند إعداد القوائم المالية (Wehrfritz & Haller, 2014).

٢- أحد المداخل المقترحة (المطبقة فعلاً بـ IFRS) لإحدى الدراسات في سبيل تطوير IFRS كان إضافة بعض خصائص منهج القواعد، مثل توفير إرشادات تطبيقية تفصيلية تدرج في ملحق المعيار (شحاتة، ٢٠١٣).

٣- يعتمد IASB بقدر كافٍ على منهج المبادئ عند وضع المعايير المحاسبية الصادرة عنه بما يتجاوز GAAP التي تميل إلى منهج القواعد (Ames, 2013). وهذا يعني عدم الاعتماد كلية على منهج المبادئ، والارتكان أحياناً إلى منهج القواعد عند صياغة IFRS، وخاصة أن هذه المعايير صدرت مؤخراً، وتعد استحداثاً للمعايير الدولية.

٤/٣ : اختلافات IFRS عن المعايير المحاسبية المصرية المقابلة لها:

يعتقد كثير من ممارسي مهنة المحاسبة في مصر أن مجرد التبني الإلزامي لـ IFRS وترجمتها إلى العربية بما يلائم البيئة المصرية يعني التطبيق الكامل لما ورد في IFRS. ولكن بمراجعة النصوص الكاملة لـ IFRS بنسختها الأصلية ومقابلتها بالمعايير المصرية، وجد الباحث أن هناك اختلافات يبدو بعض منها في صالح المتعاملين مع سوق المال، وبعضها الآخر قد يضر هؤلاء المتعاملين. ويمكن حصر أهم هذه الاختلافات على النحو الآتي:

٣/٤/١ : معيار IFRS2 "المدفوعات المبنية على أسهم"، ويقابله المعيار المصري رقم ٣٩:

• لم يرد في المعيار المصري رقم ٣٩ الفقرات من ٣٣/أ : ٣٣/ز التي ركزت على معالجة تحفيز الموظفين على الأداء، والشروط المرتبطة بها، مثل طبيعة الكيان، وظروف السوق، وقوانين الضرائب، مع تحديد الاستثناءات المتعلقة بهذه الفقرات (IFRS2, 2004).

• لم يتناول المعيار المصري المقابل الفقرات من ٥٣ : ٦٤ التي أشار إليها IFRS2 كما يلي:

- يجب تطبيق هذا المعيار على عمليات منح الأسهم، أو خيارات الأسهم، أو حقوق الملكية الأخرى التي منحت بعد تاريخ ٧/١١/٢٠٠٢.

- يجب على الشركة إعادة عرض المعلومات المقارنة لجميع عمليات منح أدوات حقوق الملكية، مع مراعاة تعديل الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة لأول فترة معروضة كلما كانت الأمور تسمح بالتطبيق.
- الأحكام الانتقالية بالنسبة إلى المعاملات التي تكون فيها البضاعة أو الخدمات هي المقابل لأدوات الملكية في الشركة، وتاريخ نفاذ وسريان تطبيق المعيار بدءاً من ٢٠٠٥/١/١ أو بعد ذلك التاريخ.
- لم يرد في ملحق المعيار المصري المقابل تعريف مصطلحات مثل معاملات شراء البضائع، أو الخدمات مقابل الالتزامات، أداء حق الملكية الممنوحة، تاريخ المنح، خيار التبديل، معاملة الدفع على أساس الأسهم.
- ومن الجدير بالذكر أن المعيار المصري رقم ٣٩ أضاف الفقرة ١٦/أ خلافاً لما ورد في معيار IFRS2، التي أشارت إلى القيمة العادلة بأنها القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو التزام بين أطراف راغبين في التعامل وعلى بيئة من الحقائق، وأطراف أخرى متعاملة بإرادة حرة، في حين اكتفى المعيار IFRS2 بالإشارة إلى أن مصطلح القيمة العادلة يستخدم بطريقة مغايرة عن IFRS13.
- ٣/٤/٢: معيار IFRS3 "تجميع الأعمال"، ويقابله المعيار المصري رقم ٢٩:
- لم ترد في المعيار المصري رقم ٢٩ الفقرات من ٦٤: ٦٨ التي جاء فيها ما يلي: (IFRS3, 2004)
- تاريخ تنفيذ المعيار يكون بأثر مستقبلي بدءاً من تاريخ ٢٠٠٩/٧/١ أو بعد هذا التاريخ، مع السماح بالتطبيق المبكر للمعيار.
- هناك بعض التعديلات التي يجب مراعاتها عند قياس القيمة العادلة.
- الانتقال، حيث لا تُعدّل الأصول والالتزامات الناتجة من اندماج الأعمال التي سبق تاريخها تطبيق هذا المعيار.
- أحياناً يتعين على الشركة المقتناة إجراء دفعات نقدية لاحقة إلى البائع كنوع من التعويض عند انخفاض قيمة أدوات حقوق الملكية الصادرة، أو الالتزامات المتكبدة.
- عادة يتم تقدير تكلفة الاندماج في توقيت الاندماج الأولي، دون التقليل من موثوقية المعلومات.
- ضرائب الدخل، يجب عدم قيام الشركة المقتناة بإثبات عمليات الاندماج التي تسبق التغييرات التي تم الاعتراف بها سابقاً في الأصول الضريبية المؤجلة.
- لم يرد في المعيار المصري رقم ٢٩ الملحق A الذي يشمل تعريف مصطلحات مثل الشركة المقتناة، واندماج الأعمال، والقيمة العادلة، والشهرة، هذا مع أن النسخة السابقة للمعايير المصرية لعام ٢٠١٠ كان فيها هذه التعاريف.
- الإرشادات التطبيقية أ ت ٦٨ ، أ ت ٦٩ لم يتناولها المعيار المصري المقابل، وهي التي تتعلق بالأحكام الانتقالية لعمليات اندماج الأعمال التي تضم الشركات المتبادلة، أو العقود المنفردة.

وتداركًا للاختلافات السابقة، صدر المعيار المصري رقم ٤٦ بعنوان "أحكام المرحلة الانتقالية لبعض معايير المحاسبة المصرية المعدلة والواجبة التطبيق من أول يناير ٢٠١٦"، الذي جاء بصدد المعيار السابق، وأشار إلى ما يلي:

- يجب تطبيق هذا المعيار المعدل بأثر مستقبلي على عمليات جميع الأعمال التي يكون فيها تاريخ الاقتناء في أو بعد ٢٠١٦/١/١.
- لا يتم تعديل الأصول والالتزامات الناشئة عن عمليات جميع الأعمال التي سبق تاريخ اقتنائها ٢٠١٦/١/١.
- اعتراف الشركة المقتنية من تاريخ تطبيق هذا المعيار المعدل بالتغيرات في الأصول الضريبية المؤجلة المعترف بها كتعديل على الربح أو الخسارة (بقائمة الدخل).

٣/٤/٣: معيار IFRS4 "عقود التأمين"، ويقابله المعيار المصري رقم ٣٧:

- أضاف معيار IFRS4 إلى الفقرات ٢٠، ٣٥، ٣٩ بعض المعالجات المحاسبية التي تتعلق بالإعفاءات المؤقتة من تطبيق المعيارين IFRS1، IFRS9، ولقد أحسنت المعايير المصرية عدم تناولها لكونها تتعلق بمعايير غير مطبقة في مصر ولا يجب إضافتها لتجنب الخلط على المتعاملين.

- لم يرد في المعيار المصري رقم ٣٧ الفقرات من ٤٠: ٤٥ التي أشارت إلى ما يلي: (IFRS4,2004)

- تاريخ النفاذ والانتقال سريان تطبيق هذا المعيار بدءًا من تاريخ ٢٠٠٥/١/١ وما بعده.

- الإفصاح، حيث لا تحتاج الشركة إلى تطبيق متطلبات الإفصاح المنصوص عليها في المعيار، وذلك على المعلومات المقارنة التي تتعلق بالفترات السنوية التي تبدأ قبل تاريخ ٢٠٠٥/١/١.

- إعادة تحديد الأصول المالية، وتعني أنه عند تغيير السياسة التأمينية للالتزامات يجب على الشركة إعادة تصنيف بعض الأصول أو جميعها بحيث تقاس بالقيمة العادلة.

- لم يرد في المعيار المصري المقابل ملحق A الذي يتعلق بتعريف مصطلحات مثل شركة التأمين المباشرة، والمكون الإبداعي، وعقد الضمان المالي، والمخاطر المالية، وأصول التأمين.

٣/٤/٤: معيار IFRS5 "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة"، ويقابله المعيار المصري رقم ٣٢:

- لم يرد في المعيار المصري رقم ٣٢ الفقرتان ٤٣ و ٤٤ اللتان تتعلقان بالأحكام الانتقالية وتاريخ الانتقال وسريان تطبيق المعيار بدءًا من ٢٠٠٥/١/١ أو بعد ذلك، مع أهمية التطبيق المبكر (IFRS5, 2004).

• لم يرد في ملحق المعيار المصري المقابل تعريف مصطلحات مثل وحدة توليد النقد، والعمليات المتوقفة.

ومن الجدير بالذكر أن المعيار المصري أورد ١٣ مثالاً في الملحق A، ولم تظهر في معيار IFRS5، وهذا يعد اتجاهاً محموداً للمعايير المصرية، من شأنه زيادة القابلية للفهم من جانب المتعاملين.

٥/٤/٣ : معيار IFRS6 "التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية"، ويقابله المعيار المصري رقم ٣٦:

• لم يرد في المعيار المصري رقم ٣٦ الفقرة ٢٦ التي تتعلق بتاريخ النفاذ وسريان تطبيق المعيار بدءاً من ٢٠٠٦/١/١ أو بعد ذلك (IFRS6,2004).

• هناك ملحق A بتعريف المصطلحات لم يرد في المعيار المصري المقابل، مثل تعريف أصول الاستكشاف والتقييم، ومصروفات الاستكشاف والتقييم، واستكشاف وتقييم الموارد التعدينية.

وردًا على ما سبق، فقد تناول المعيار المصري رقم ٤٦ ما يلي:

- الشركة التي كانت تطبق نموذج إعادة التقييم على أصول التنقيب، عليها التحول إلى نموذج التكلفة، مع عدم تطبيق هذا التغيير بأثر رجعي.

- يمكن للشركة تحويل فائض إعادة التقييم المدرج في جانب حقوق الملكية إلى حساب الأرباح أو الخسائر المرحلة، ويتحقق الفائض نتيجة التخلص أو الاستغناء عن أصل التنقيب.

٦/٤/٣ : معيار IFRS7 "الأدوات المالية: الإفصاحات"، ويقابله المعيار المصري رقم ٤٠:

• لم يرد في المعيار المصري رقم ٤٠ الفقرات التالية: (IFRS7, 2005)

- الفقرة ٥/ أ التي تناولت متطلبات الإفصاح عن مخاطر الائتمان.

- الفقرة ١٠/ أ التي تناولت عرض جميع التغيرات التي تحدث في القيمة العادلة للالتزام المالي.

- الفقرة ١١/ ج التي أشارت إلى وصف مفصل للمنهجية المستخدمة لتحديد آثار التغيرات في مخاطر الائتمان والالتزامات المالية، كما تناولت الفقرات السابقة الأصول المالية المقيسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.

- الفقرة ٢٠/ أ التي أظهرت أهمية قيام الشركة بالإفصاح عن تحليل الربح أو الخسارة المعترف بها في بيان الدخل الشامل الناجم عن إلغاء الاعتراف بالأصول المالية التي قيست بالتكلفة التي تم إطفائها.

• لم يتناول المعيار المصري المقابل الفقرات من ٤٣: ٤٥ التي تشير إلى تاريخ النفاذ والانتقال إلى سريان تطبيق هذا المعيار بدءاً من ٢٠٠٧/١/١ ويشجع التطبيق المكبر، وتحسين الإفصاحات بشأن الأدوات المالية من خلال الإفصاح عن كل فئة من الأصول المالية والالتزامات المالية.

- لم يرد في المعيار المصري المقابل تعريف المصطلحات بالملحق A مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر العملة، والقروض المستحقة.
- ٧/٤/٣: معيار IFRS8 "القطاعات التشغيلية"، ويقابله المعيار المصري رقم ٤١:
 - الفقرة ٤ أُلغيت في المعيار المصري رقم ٤١، وأشار إليها IFRS8، وتنص على أنه إذا احتوى تقرير مالي على البيانات المالية الموحدة لشركة أم تتدرج ضمن نطاق هذا المعيار، بالإضافة إلى البيانات المالية المنفصلة للشركة الأم؛ تطلب المعلومات القطاعية في البيانات المالية الموحدة فقط (IFRS8,2006).
- لم يرد في المعيار المصري المقابل الفقرات من ٣٥: ٣٧ التي تناولت الانتقال وتاريخ النفاذ الذي يسرى بتطبيق هذا المعيار بداية من تاريخ ٢٠٠٩/١/١.
- لم يرد في ملحق المعيار المصري المقابل تعريف المصطلحات، الذي أشار إلى القطاع التشغيلي بأنه أحد عناصر الشركة الذي يشارك في أنشطة تجارية قد تجني منها إيرادات وتتكدب به مصروفات، كما تراجع نتائجه التشغيلية بانتظام، كما أنه يوفر معلومات مالية تفصيلية.
- ٨/٤/٣: معيار IFRS10 "القوائم المالية المجمعة"، ويقابله المعيار المصري رقم ٤٢:
 - الفقرة ٤ التي تناولت الاستثناءات على تطبيق هذا المعيار، أضاف المعيار المصري دون معيار IFRS10 بند آخر؛ وهو أن صناديق الاستثمار التي تستثنى من التجميع تحدها الجهة الرقابية المختصة.
 - لم يرد في المعيار المصري المقابل كل من الملحق A الذي يشير إلى تعريف مصطلحات مثل القوائم المالية المجمعة، وصانع القرار، والشركة الأم، وحقوق الحماية، والشركة التابعة، والملحق C الذي تناول تاريخ سريان تطبيق المعيار وهو ٢٠١٣/١/١، مع وجوب تطبيق المعيار بأثر رجعي وفقاً للمعيار الدولي رقم ٨ (IFRS10,2011).
 - وعلى الرغم مما سبق، أشار المعيار المصري رقم ٤٦ الصادر عام ٢٠١٦، الذي يتعلق بالأحكام الانتقالية، إلى إلغاء تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي.
 - ٩/٤/٣: معيار IFRS11 "الترتيبات المشتركة"، ويقابله المعيار المصري رقم ٤٣:
 - يتفق المعيار المصري رقم ٤٣ - إلى حد كبير - مع IFRS11 إلى درجة تشابه الأحكام الانتقالية فيما بينهما، لكنهما يختلفان في نقطتين فقط:
 - لم يرد في المعيار المصري المقابل الملحق A الذي يتضمن تعريف مصطلحات مثل الترتيب المشارك، والسيطرة المشتركة، والمشاركة في المشروع المشترك، والأطراف في الترتيب المشترك (IFRS11,2011).
 - أضاف المعيار المصري المقابل ٦ أمثلة إيضاحية في الملحق ج، ولم ترد في IFRS11.

١٠/٤/٣: معيار IFRS12 "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى"، ويقابله المعيار المصري رقم ٤٤:

يتطابق تمامًا المعيار المصري رقم ٤٤ مع IFRS12 باستثناء عدم تناول المعيار المصري الملحق A، والملحق B الواردين في معيار IFRS12 وتناولاً فيه تعريف مصطلحات مثل الدخل من الشركة المنظمة، والحصة في شركات أخرى، والشركة التي تم هيكلتها، وتاريخ نفاذ سريان تطبيق المعيار بدءاً من تاريخ ٢٠١٣/١/١ (IFRS12, 2011).

١١/٤/٣: معيار IFRS13 "قياس القيمة العادلة"، ويقابله المعيار المصري رقم ٤٥:

يتشابه المعيار المصري رقم ٤٥- بقدر كبير- مع معيار IFRS13 فيما عدا نقطتين فقط نوجزهما على النحو التالي:

(١) لم يرد في المعيار المصري المقابل كل من الملحق A الذي يتضمن تعريف مصطلحات مثل السوق النشطة، ومنهج التكلفة، وسعر الشراء، وسعر البيع، والقيمة العادلة، ومنهج السوق، وأيضاً الملحق C الذي أشار إلى تاريخ النفاذ وسريان تطبيق المعيار بدءاً من ٢٠١٣/١/١ أو بعد ذلك، مع السماح بالتطبيق المبكر، كما يتعين تطبيق المعيار بأثر رجعي بداية من الفترة السنوية التي تم تطبيقها تطبيقاً أولياً (IFRS13,2011).

(٢) ورد في المعيار المصري المقابل بالملحق (م) نحو ١٩ مثالا إيضاحياً لتسهيل التطبيق، في حين لم يتناول ذلك IFRS13.

كما أضاف المعيار المصري رقم ٤٦ بشأن الأحكام الانتقالية للمعيار المصري رقم ٤٥، ما يلي:

- يتعين على الشركة تطبيق المعيار المصري رقم ٤٥ بأثر مستقبلي عند إعداد القوائم المالية للفترات التي تبدأ في ٢٠١٦/١/١ أو بعد ذلك.

- لا يتعين على الشركة تطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في هذا المعيار بشأن المعلومات المقارنة المقدمة للفترات قبل تاريخ التطبيق الأولي لهذا المعيار.

يخلص الباحث من عرض الاختلافات بين IFRS والمعايير المصرية المقابلة لها إلى النقاط التالية:

(١) لم يتضمن أي معيار مصري مقابل لـ IFRS تعريف المصطلحات في النسخة المستحدثة لعام ٢٠١٥، على الرغم من تضمينها في النسخ السابقة للمعايير المصرية لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠. وهذا يعني عدم وضوح بعض المعالجات المحاسبية من قبل المتعاملين مع المعايير؛ لعدم توافر المصطلحات التي تعضد قابلية الفهم لمحتويات المعايير (في غير صالح المتعاملين).

- (٢) تم تدعيم بعض المعايير المصرية المقابلة بأمانة تطبيقية لم تظهر في IFRS، مثل المعايير المصرية أرقام ٣٢، ٤٣، ٤٥؛ لتسهيل أداء المحاسبين، وإيماناً بأهمية الإرشادات التطبيقية الملحقة بالمعيار (في صالح المتعاملين).
- (٣) تداركاً لعدم تناول المعايير المصرية المقابلة للأحكام الانتقالية وتاريخ نفاذ سريان التطبيق، قامت الوزارة المنوط بها وضع المعايير بإصدار المعيار المصري رقم ٤٦ لعام ٢٠١٦ بشأن أحكام المرحلة الانتقالية لبعض المعايير المعدلة (في صالح المتعاملين).
- (٤) هناك أمور ومعالجات محاسبية لم ترد في المعايير المصرية المقابلة رغم أهميتها، مثل التعديلات الواجب مراعاتها عند قياس القيمة العادلة، ومعالجة تحفيز الموظفين على الأداء، وإعادة تحديد الأصول المالية، وتحديد بعض متطلبات الإفصاح (في غير صالح المتعاملين).
- (٥) على ضوء ما سبق، يجب التحقق من ملاءمة محتويات IFRS الواردة في المعايير المصرية بنسختها المعدلة لعام ٢٠١٥ للتطبيق في البيئة المصرية من جانب المتعاملين، وذلك من خلال تقييم تلك المعايير (أحد عشر معياراً)، للوقوف على نقاط القوة فيها- في صالح المتعاملين والتعرف على نقاط الضعف فيها- في غير صالح المتعاملين في محاولة لتحسينها.

رابعًا: تحليل وتقييم IFRS الواردة في المعايير المصرية المقابلة

عند بزوغ فكرة معايير IFRS، كان تفكير واضعي هذه المعايير هو مقابلة الحاجة إلى تأسيس مجموعة معايير موحدة تكمل نجاح معايير المحاسبة الدولية IAS، ولديها القدرة على تخفيض تكلفة حيازة المعلومات، وتدنية تكلفة معالجة المعلومات الناتجة من تباين ترجمة المصطلحات المحاسبية الواردة في معايير IFRS بين الدول (Petaibanlue et al., 2015). وقد تتلاءم IFRS مع الدول التي تتمتع بارتفاع مؤشرات أسواقها المالية، لكنها تظل محل جدل بالنسبة إلى الدول النامية؛ ولذا فإن نجاح عملية تبني IFRS يتوقف بالضرورة على مدى ملاءمتها لبيئة أعمال الدول التي تبتغي تطبيقها، سواء بصفة إلزامية أو اختيارية.

ويعد تبني IFRS- على حد قول (Ebaid, 2016) - أحد أهم التغييرات المعاصرة لبيئة التقارير المالية بمصر. ولا شك أن البيئة الاقتصادية والسياسية في مصر، وكذلك طبيعة ومستوى التأهيل العلمي والعملية للمحاسبين والنظم القانونية والتشريعية السائدة بها، تختلف جذريًا عن بيئة الدول المتقدمة التي أسهمت في وضع IFRS، وهذا يدعو إلى أهمية التحقق من ملاءمة تطبيق IFRS للبيئة المصرية، وذلك من خلال تحديد مجموعة مؤشرات تتعلق بجودة المعلومات الناتجة من مخرجات هذه المعايير، وأيضًا تتجنب إنتاج تقارير مالية مضللة (احتياطية).

ويبدو للباحث أن تحليل وتقييم المعايير المصرية المقابلة لـ IFRS يعد الركيزة الأساسية للتأكد من ملاءمة تطبيق IFRS للبيئة المصرية، وذلك على ضوء مجموعة مؤشرات؛ ولذا سوف يتم تناول الآتي:

١- مؤشر العرض الواضح وIFRS.

٢- مؤشر التعبير الصادق وIFRS.

٣- مؤشر إدارة الربحية وIFRS.

٤- مؤشر القابلية للمقارنة وIFRS.

٥- مؤشر كفاية الإفصاح المحاسبي وIFRS.

٦- مؤشر التوقيت المناسب لتطبيق IFRS في البيئة المصرية.

١/٤: مؤشر العرض الواضح وIFRS:

يقصد بالعرض الواضح للمعيار أن اللغة والمصطلحات المستخدمة في المعيار بسيطة ويسهل استيعابها من قبل المتعاملين، وكذلك وضوح المعلومات الواردة في القوائم المالية الناتجة من تطبيق هذا المعيار.

ولا يمكن تناول العرض الواضح بمنأى عن القابلية للفهم، حيث يعني المصطلح السابق توصيف وتقديم المعلومات بوضوح وإيجاز بشكل يجعلها قابلة للفهم، لكن هناك بعض الظواهر الاقتصادية تكون معقدة بطبيعتها، ويتعذر فهمها

بسهولة، واستبعاد المعلومات عن هذه الظاهرة من التقارير المالية سوف يجعلها مضللة، وينتج عنها نشر تقارير مالية غير كاملة (IASB, 2015).

وبتحليل محتوى معايير IFRS الواردة في المعايير المصرية المقابلة، التي

ترتبط بمؤشر العرض الواضح، يتبين للباحث ما يلي:

(١) هناك نقاط إيجابية تساعد على استيعاب معايير IFRS نوجزها في الآتي:

• تشير الفقرات من ٣٠ حتى ٤٢ في المعيار المصري رقم ٣٢ (IFRS5) عند الحديث عن العرض والإفصاح، إلا أنه يجب على الشركة أن تعرض وتفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم الآثار المالية للعمليات غير المستمرة والاستبعادات التي تجري على الأصول غير المتداولة.

• تشير الفقرة ٤٢ / ب من المعيار المصري رقم ٤٠ (IFRS7) إلى أهمية إفصاح الشركة عن المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم العلاقة بين الأصول المالية المحولة التي لم تستبعد من الدفاتر، وتقييم طبيعة التدخل المستمر للشركة في الأصول المالية التي استبعدت من الدفاتر.

• تشير الفقرة ١٠ من المعيار المصري رقم ٤٤ (IFRS12) إلى إفصاح الشركة عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية المجموعة من فهم الشركات المكونة للمجموعة وحقوق الأقلية، وتقييم طبيعة المخاطر المصاحبة لحصتها في الشركات ذات الهيكل الخاص.

• تشير الفقرة ٩ من المعيار المصري رقم ٤٥ (IFRS13) إلى القيمة العادلة بأنها السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل، أو نقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. وهذا يعني أنه تم تحديد تعريف واضح ودقيق للقيمة العادلة، إلى جانب تجميع متطلبات القيمة العادلة من اعتراف وقياس وإفصاح في معيار واحد، وهو ما يقود إلى انخفاض مستوى التعقيد، وسهولة فهمه من جانب المتعاملين.

• جميع المعايير المصرية المقابلة لـ IFRS وردت فيها إرشادات تطبيقية في ملاحق المعايير، فيما عدا المعيار المصري رقم ٣٦ (IFRS6)، بلغت ٩٩ إرشاداً تطبيقياً و ١٤ مثالا توضيحياً في المعيار المصري رقم ٤٢ (IFRS10). وهذه خطوات نحو تسهيل أداء المحاسبين عند إعداد القوائم المالية.

(٢) قد تكون هناك نقاط سلبية من وجهة نظر الباحث تقلل من استيعاب معايير

IFRS، يمكن تناولها كالتالي:

• تشير الفقرة ٢٨ من المعيار المصري رقم ٣٧ (IFRS4) إلى أنه يجب على شركة التأمين أن تقدم قوائم مالية أكثر موضوعية في ضوء الاعتماد على التقديرات والافتراضات، وتعديلات معقولة (ولكن بعيدة عن الحرص المفرط) بما يعكس درجة المخاطرة وعدم التأكد.

- تشير الفقرتان ١٦ و ٢٠ من المعيار المصري رقم ٣٩ (IFRS2) إلى أنه يجب على الشركة أن تقيس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية في تاريخ القياس على أساس أسعار السوق إن أمكن، وأيضاً على الشركة أن تعترف بمبلغ مقابل السلع المتسلّمة، أو الخدمات المتلقاة عن المدفوعات المبينة على أسهم خلال فترة الاستحقاق، بناءً على أفضل تقييم متاح.
- تشير الفقرة ٢٦ من المعيار المصري رقم ٤١ (IFRS8) إلى أنه إذا استخدم الرئيس المسئول عن صناعة القرار التشغيلي أكثر من قياس واحد لأرباح القطاع التشغيلي أو خسائره، ينبغي أن تكون القياسات المستخدمة في إعداد القوائم المالية هي تلك التي تعتقد الإدارة أنها محددة وفقاً لمبادئ القياس.
- تشير الفقرة ٢٩/ ج من المعيار المصري رقم ٤٤ (IFRS12) إلى أنه يتعين على الشركة الإفصاح عن القيمة التي تعد أفضل تقييم للحد الأقصى للخسارة التي قد تتعرض لها من حصتها في شركات أخرى.
- تشير الفقرة ٢٨ من المعيار المصري رقم ٤٥ (IFRS13) إلى أنه يؤخذ الاستخدام الأفضل والأحسن للأصل غير المالي بعين الاعتبار؛ استخدام الأصل الممكن مادياً والمسموح به قانونياً.
- لم يرد في جميع المعايير المصرية المقابلة لـ IFRS تعريف المصطلحات في ملاحق المعايير، على الرغم من وجودها في النسخة الأصلية لـ IFRS والنسخ السابقة لإصدارات المعايير المصرية لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠. وعلى ضوء ما سبق، يخلص الباحث إلى ما يلي:
 - أكدت كثير من فقرات المعايير المصرية المقابلة لـ IFRS أهمية فهم مستخدمي القوائم المالية من خلال العرض والإفصاح بشكل واضح عن المعلومات.
 - توافرت الإرشادات التطبيقية في ملاحق غالبية المعايير المصرية المقابلة لـ IFRS لتدعيم وتسهيل إعداد المحاسبين للتقارير المالية.
 - الإفراط في استخدام المصطلحات غير الواضحة، مثل (معقولة، إن أمكن، أفضل، تعتقد، الاستخدام الأحسن) قد يربك ويحد من قدرة المتعاملين على استيعاب المعايير.
 - غياب تعريف المصطلحات في ملاحق جميع المعايير المصرية المقابلة لـ IFRS يثير الغموض في كثير من المعالجات المحاسبية التي تحتوي على هذه المصطلحات.
 - صعوبة تعريب بعض المصطلحات في IFRS وتحويلها إلى المعنى المقصود بها تفقدها كثيراً من المعاني والدلالات التي تبتغيها تلك المعايير.
 - لم يتوافر القدر الكافي من العرض الواضح لمحتوى IFRS الواردة في المعايير المصرية المقابلة، وهذا يحتاج إلى إعادة صياغة بعض الفقرات بالاستغناء عن المصطلحات غير الواضحة (كالأحسن، والأفضل، والمعقول)، مع إضافة تعريف

المصطلحات في ملاحق المعايير كما كانت في النسخ السابقة . وهذه النتيجة تتفق- إلى حد كبير- مع دراسة (Ebaid, 2016) التي توصلت إلى أن لغة ومصطلحات IFRS غير واضحة بالرغم من الجهود المبذولة من جانب كل من IASB والهيئات الحكومية في مصر المسئولة عن تنظيم مهنة المحاسبة، والمنوط بها ترجمة معايير IFRS التي كُتبت بلغة الأنجلو- أمريكية.

٢/٤: مؤشر التعبير الصادق وIFRS:

يقصد بالتعبير الصادق تقديم معلومات تهتم بجوهر الظاهرة الاقتصادية بدلاً من الشكل القانوني لها، ولتحقيق هذا المؤشر يجب توافر العناصر الثلاثة التالية: الاكتمال، والحياد، والخلو من الأخطاء، ويسعى IASB إلى تعظيم منفعة المعلومات، على الرغم من صعوبة تحقيق اكتمال المعلومات (IASB, 2015).

واستكمالاً لما ورد في الإطار الفكري لـ IASB - إطار إعداد وعرض القوائم المالية، فإن الاكتمال يعني تضمين جميع المعلومات الضرورية للمستخدم لكي يفهم الظاهرة المعنية بالشركة، فمثلاً العرض المكتمل لمجموعة من الأصول يجب أن يشمل- على الأقل- وصف طبيعة الأصول، وتوصيفاً رقمياً لهذه الأصول، مع تحديد ما تدل عليه هذه الأرقام، مثل التكلفة التاريخية، أو القيمة العادلة. أما الحياد فيقصد به- ببساطة- عرض المعلومات المالية بدون تحيز، وبحيث لا تكون موجهة، وما يدعم الحياد توخي قدر من الحذر عند اتخاذ القرارات في ظل ظروف عدم التأكد، وهذا لا يعني المبالغة في تخفيض الأصول والربح، وأيضاً عدم الإفراط في تضخيم الالتزامات والنفقات. والخلو من الأخطاء يشير إلى عدم إغفال وصف الظاهرة، وإنتاج المعلومات بدون أخطاء، وهذا لا يعني الدقة التامة في جميع النواحي.

وعند تحليل محتوى IFRS الواردة في المعايير المصرية المقابلة، التي ترتبط بمؤشر التعبير الصادق، تبين للباحث ما يلي:

- (١) هناك إيجابيات تسهم في تحقيق اكتمال مخرجات IFRS نحددها في الآتي:
- تناولت الفقرات من ٥٩ : ٦٢ في المعيار المصري رقم ٢٩ (IFRS3) ضرورة إفصاح الشركات المقتنية عن كل من: المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة جميع الأعمال والأثر المالي الذي يحدث إما خلال الفترة المالية الحالية، وإما بعد نهاية الفترة المالية، ولكن قبل إصدار القوائم المالية، وأيضاً المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم الآثار المالية للتعديلات المعترف بها في الفترة الحالية، المرتبطة بتجميع الأعمال. هذا بالإضافة إلى إفصاحات أخرى وردت في الإرشادات التطبيقية في ملحق المعيار بالبنود أ ت ٦٤، أ ت ٦٥، أ ت ٦٦.
- تشير الفقرة ١ في المعيار المصري رقم ٣٧ (IFRS4) إلى أن هدف المعيار هو تحديد طريقة إعداد التقارير المالية الخاصة بعقود التأمين، مع أهمية الإفصاح عن

- المبالغ التي تنشأ من عقود التأمين، بما يساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم قيم وتوقيتات ومدى عدم التأكد في التدفقات النقدية المستقبلية عن عقود التأمين.
- تشير الفقرة ٢ من المعيار المصري رقم ٤٤ (IFRS12) إلى أنه لتحقيق الهدف من المعيار يجب على الشركة الإفصاح عن الأحكام والافتراضات المهمة لتحديد طبيعة حصتها في الشركات الأخرى، كما يجب على الشركة إظهار معلومات عن حصصها في كل من الشركات التابعة، والترتيبات المشتركة، والشركات الشقيقة، والشركات ذات الهيكل الخاص. كما أضافت الفقرة ٣ لهذا المعيار بأنه إذا لم تحقق الإفصاحات المطلوبة هدف المعيار، فعلى الشركة أن تفصح عن أي معلومات إضافية ضرورية أخرى.
 - تشير الفقرة ٤ من المعيار السابق إلى أنه يجب على الشركة أن تدرس مستوى التفاصيل اللازم لتلبية هدف الإفصاح، ومدى التركيز على المتطلبات الواردة في المعيار، كما تقوم الشركة بتجميع أو تجزئة الإفصاحات بطريقة لا تؤدي إلى إخفاء المعلومات المفيدة بسبب عرض كمية كبيرة من التفاصيل غير المهمة، أو تجميع بنود ذات خصائص مختلفة.
 - (٢) هناك سلبيات من وجهة نظر الباحث تحد من حيادية IFRS، وتجعل معلومات القوائم المالية الناتجة من تطبيقها بها أخطاء، يمكن حصرها في الآتي:
 - تشير الفقرة ١٦ من المعيار المصري رقم ٤٠ (IFRS7) إلى أنه عندما تفضل قيمة الأصول المالية بسبب خسائر الائتمان تسجل الشركة هذا الاضمحلال في حساب مستقل يسمى (مخصص خسائر الائتمان) بدلاً من تخفيض الرصيد الدفترى للأصل مباشرة.
 - تشير الفقرة ٢٣ من المعيار المصري رقم ٤٤ (IFRS12) إلى أنه ينبغي للشركة الإفصاح عن الالتزامات المحتملة الفعلية والمتعلقة بحصصها في المشروعات المشتركة أو الشركات الشقيقة.
 - تناولت الفقرات من ٧٢ : ٩٠ من المعيار المصري رقم ٤٥ (IFRS13) تسلسل القيمة العادلة في ثلاثة مستويات نوجزها في الآتي:
 - المستوى الأول:** وهو الأسعار المعلنة غير المعدلة في سوق نشطة للأصول أو الالتزامات المطابقة، ويقدم السعر المعلن في هذه السوق الدليل الأكثر موثوقية للقيمة العادلة.
 - المستوى الثاني:** وهو الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المماثلة، سواء في أسواق نشطة أو أسواق غير نشطة.
 - المستوى الثالث:** استخدام مدخلات غير ملحوظة لقياس القيمة العادلة في حالة الأسواق التي يكون فيها نشاط السوق ضئيلاً، مع استخدام نماذج رياضية متعددة لتحديد القيمة العادلة.

كما تشير الفقرة ٩٤ من المعيار السابق - صراحة - إلى أن قياسات المستوى الثالث لها درجة أكبر من عدم التأكد وعدم الموضوعية وممارسة الحكم المهني الشخصي من قبل المحاسبين.

وعلى ضوء ما سبق، يخلص الباحث إلى ما يلي:

- ركزت كثير من فقرات المعايير المصرية المقابلة لـ IFRS على أهمية الإفصاح عن جميع المعلومات الضرورية لتسهيل اتخاذ القرارات من جانب المتعاملين (مستخدمي القوائم المالية)، سواء بالإشارة إلى نوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها، أو مستوى التفاصيل اللازم لتلبية احتياجات المتعاملين، أو من خلال إرشادات تطبيقية تفصيلية تحتوي على عدد كبير من الأمثلة الإيضاحية، وهذا يعني توافر الاكتمال في IFRS. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (جعاز، ٢٠١٤) التي أشارت إلى أن المعيار IFRS3 وضع إرشادات لتطبيق أسلوب الاستحواذ لتعزيز خاصية الاكتمال، وتمكين المستخدمين من تقييم طبيعة عملية التجميع والآثار المالية المترتبة عليها، كما ألزم المعيار IFRS4 الشركات التي تصدر عقود تأمين بالإفصاح عن هذه العقود والافتراضات المستخدمة في تقدير القيم المدرجة في قوائمها المالية التي تنشأ من عقود التأمين.

- اهتمت بعض المعايير المصرية المقابلة لـ IFRS، مثل معياري ٤٠ و ٤٤، بتكوين مخصصات لمواجهة خسائر محتملة، والإشارة إلى أهمية الإفصاح عن الالتزامات المحتملة، دون الاهتمام بالمكاسب المحتملة أيضاً، وهذا قد يعني ممارسة الحيطة بقدر يبعد المعلومات عن الحيادية ويجعلها متحيزة. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (فؤاد، ٢٠١٦) التي أشارت إلى أن المعيار IFRS7 والمعيار IFRS12 ركزا على الإفصاح عن مخاطر هبوط القيمة، واشترطا الإفصاح عن الخسائر المحتملة، دون الاهتمام بالإفصاح عن المكاسب المستقبلية، وهو ما يدل على أن متطلبات العرض والإفصاح الواردة في IFRS تدعو إلى ممارسة التحفظ المحاسبي بما يتعارض مع الحيادية.

- إن قياس القيمة العادلة وفقاً لما ورد في المعيار المصري رقم ٤٥ (IFRS13) عند المستوى الثالث في حالة غياب الأسواق النشطة للأصول والالتزامات المالية (ومنها مصر لكونها تتبع اقتصاديات الدول الناشئة)، يتصف بالتحيز؛ لاعتماده على مدخلات غير ملحوظة، واستخدام نماذج رياضية تحتاج إلى قدر كبير من الأحكام الشخصية. ومع أن التحول من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة يقود إلى إنتاج معلومات ملائمة؛ لأنها تعكس الموقف الحقيقي حيال تغير القوة الشرائية لبند القوائم المالية، فإنه يتطلب قدرًا كبيرًا من ممارسة الأحكام المهنية من جانب معدي القوائم المالية، وهذه الأحكام ينتج عنها أخطاء في المعلومات المقدمة في القوائم المالية (Luthan et al., 2016).

- إن المعايير المصرية المقابلة لـ IFRS لا يتوافر فيها التعبير الصادق في ظل الاعتماد على المستوى الثالث لقياس القيمة العادلة الذي يتصف بعدم الحيادية، وارتكابه إلى ممارسة الأحكام المهنية التي تقود أحياناً إلى إنتاج معلومات خاطئة، هذا على الرغم من توافر اكتمال محتوى IFRS كأحد عناصر مؤشر التعبير الصادق.

٣/٤ : مؤشر إدارة الربحية وIFRS:

يقصد بإدارة الربحية أنها تدخل متعمد من الإدارة في ضوء تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبلاً عاماً GAAP بقصد التلاعب في الأرباح بما يحقق أهدافها الشخصية (Schipper,1989). وفي هذا السياق تشير دراسة (Healy & Wahlen, 1999) إلى حدوث إدارة الربحية عند قيام المديرين باستغلال مرونة المعايير واستخدام التقديرات لتغيير التقارير المالية بهدف عدم جذب انتباه المتعاملين إلى الأداء المنخفض للشركة، أو للتأثير في بعض التعاقدات، أي إن الإدارة تتبع استراتيجيات مختلفة للتأثير في الأرباح بالنقص أو الزيادة وفقاً لسيناريوهات اقتصادية بهدف مقابلة الافتراضات المحاسبية التي وُضعت مسبقاً، كالحصول على القروض من البنك، أو الاكتتابات الأولية (Baig & Khan,2016).

ويبدو أن إدارة الربحية هي أداة تستخدمها الإدارة في تقديم تقارير مالية احتيالية من أجل تحقيق منافعها الذاتية، اعتماداً على مرونة المعايير المحاسبية التي تتمثل في تعدد البدائل المحاسبية، وزيادة نطاق التقديرات المحاسبية، وهو ما يسمح بممارسة المحاسبين للأحكام الشخصية بما يخدم الإدارة.

فمثلاً، تختار الشركة البدائل المحاسبية التي تعظم دخلها، كتسجيل بضاعة أمانة على أنها مبيعات فعلية، كما تخفض نفقاتها كإثبات مصروفات بيعية وتسويقية على أنها مصروفات بحث وتطوير (Yurt & Ergun, 2015).

وبتحليل محتوى IFRS الواردة في المعايير المصرية المقابلة التي تتعلق

بمؤشر إدارة الربحية، يتبين ما يلي:

(١) هناك إيجابيات تسهم في الحد من إدارة الربحية في ظل تضييق الاختيارات المحاسبية، نوجزها في الآتي:

• تشير الفقرة ٨ من المعيار المصري رقم ٣٦ (IFRS6) إلى قياس أصول التنقيب والتقييم للموارد المعدنية بالتكلفة فقط، وأيضاً تشير الفقرة ١٢ من المعيار السابق إلى أنه بعد الاعتراف بالأصل تطبق الشركة نموذج التكلفة لأصول التنقيب والتقييم.

• تشير الفقرة ٣٠ من المعيار المصري رقم ٣٩ (IFRS2) إلى قياس السلع أو الخدمات المشتراة بالنسبة إلى المدفوعات المبنية على أسهم بالقيمة العادلة فقط.

• تشير الفقرة ٤ من المعيار المصري رقم ٤٢ (IFRS10) إلى وجوب قيام كل شركة أم بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة، ويستثنى فقط إذا توافرت الشروط مجتمعة،

وتكرر المعنى نفس في الفقرة ٧ من المعيار السابق في أن المستثمر يسيطر على الشركة المستثمر فيها عندما تتوافر الشروط مجتمعة (ولم تضع خيارات).
(٢) هناك كثير من السلبيات من وجهة نظر الباحث قد تدعم إدارة الربحية في ظل حرية الإدارة في اختيار ما يلائمها من بدائل محاسبية، واتساع نطاق التقديرات المحاسبية، وممارسة معدي القوائم المالية للأحكام المهنية، يمكن إيجازها في الآتي:

• تشير الفقرة ١٦/ أ في المعيار المصري رقم ٢٩ (IFRS3) إلى تبويب بعض الأصول والالتزامات على أنها تقاس بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المستهلكة، وأيضاً تشير الفقرة ١٩ من المعيار السابق إلى أنه عند الحديث عن مبدأ القياس، تمنح حاملي أسهم الشركة المقتناة نسبة من صافي أصول الشركة في حالة التصفية، إما على أساس القيمة العادلة، وإما نسبة من القيم المعترف بها في صافي الأصول القابلة للتحديد في الشركة المقتناة.

• تشير الفقرة ١٥ من المعيار المصري رقم ٣٢ (IFRS5) إلى أن الشركة تقيس الأصول غير المتداولة والمبوبة كأصول محتفظ بها لغرض البيع على أساس القيمة الدفترية، أو القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع أيهما أقل، وأيضاً أشارت الفقرة ٢٧ من المعيار السابق إلى أنه على الشركة قياس الأصل غير المتداول الذي يتم التوقف عن تبويبه كأصل محتفظ به لغرض البيع بأي من القيمتين التاليتين أيهما أقل:

- القيمة الدفترية قبل تبويب الأصل كأصل محتفظ به لغرض البيع، مع تعديلها بأي إهلاك كان من الممكن الاعتراف به.

- قيمة الأصل القابلة للاسترداد في تاريخ القرار التالي بعدم البيع.

وفي السياق نفسه تشير الفقرة ٢٩ من المعيار السالف الذكر إلى أنه يتم قياس ما تبقى من أصول غير متداولة في المجموعة، وتستوفي كل منها الشروط اللازمة لتبويبها كأصول محتفظ بها لغرض البيع، إما بقيمتها الدفترية وإما بقيمتها العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع أيهما أقل في ذلك التاريخ.

• تشير الفقرة ٢٠ من المعيار المصري رقم ٣٦ (IFRS6) إلى أنه يختبر مدى اضمحلال الأصول الخاصة بالتنقيب في ضوء واحد أو أكثر من الظروف التي حُدِّت في أربعة اختيارات هي (أ)، أو (ب)، أو (ج)، أو (د).

• تشير الفقرة ١٥ من المعيار المصري رقم ٣٧ (IFRS4) إلى أنه يجب على شركة التأمين أن تقوم في كل تاريخ لإعداد التقارير المالية بتقييم مدى كفاية التزاماتها التأمينية باستخدام التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، والفقرة ٢٤ من المعيار السابق أشارت إلى أنه يجوز لشركة التأمين اتباع سياسات محاسبية تتطلب تقديرات للالتزامات التأمينية، كما يسمح للشركة باختيار شركة التأمين وتغيير سياساتها المحاسبية للالتزامات المحددة. وأيضاً الفقرة ٢٨ من المعيار

السالف الذكر أشارت إلى أنه يجب على شركة التأمين أن تقدم قوائم مالية أكثر موضوعية في ضوء الاعتماد على التقديرات والافتراضات.

• تشير الفقرة ٣٤ من المعيار المصري رقم ٣٩ (IFRS2) إلى أنه بالنسبة إلى المدفوعات المبنية على أسهم، التي تضم شروطاً للشركة والأطراف الأخرى، يحق للشركة الاختيار ما بين تسوية المعاملة نقدًا أو عن طريق إصدار أدوات حقوق الملكية.

• تشير الفقرة ١٣ من المعيار المصري المصري رقم ٤١ (IFRS8) إلى أنه يتعين على الشركة أن تعرض - بشكل منفصل - معلومات عن القطاع التشغيلي الذي يستوفي أيًا من الحدود الرقمية التي تمثلت في وضع مجموعة اختيارات، ونسبة مئوية تقدر بـ ١٠% أو أكثر للإيراد الإجمالي للقطاعات التشغيلية.

• تشير الفقرة ١٢ من المعيار المصري رقم ٤٣ (IFRS11) إلى أن الشركة تحتاج إلى تطبيق الحكم الشخصي عند تقييم ما إذا كانت كل الأطراف أو مجموعة منها لديها سيطرة مشتركة على الترتيب، وتقوم الشركة بعمل تقدير يأخذ في الحسبان جميع الحقائق والظروف المحيطة، وأيضًا إشارة الفقرة ١٧ من المعيار السابق إلى تطبيق الشركة الحكم الشخصي عند تقدير ما إذا كان الترتيب عملية مشتركة، أو مشروعًا مشتركًا.

• تشير الفقرات ٧ و ٨ و ٩ من المعيار المصري رقم ٤٤ (IFRS12) إلى استخدام الأحكام والافتراضات عند تحديد امتلاك سيطرة على شركة أخرى.

• تشير الفقرة ٤١ من المعيار المصري رقم ٤٥ (IFRS13) إلى أنه عند تطبيق أسلوب القيمة الحالية، فإن على الشركة أن تأخذ أيًا مما يلي (مجموعة اختيارات):
- التدفقات النقدية المستقبلية الصادرة التي يتوقع المشارك في السوق أن يتكبدها عند سداد الالتزام.

- المبلغ الذي سيحصل عليه المشارك في السوق لإبرام أو إصدار التزام مطابق.

- أداة حقوق ملكية مطابقة باستخدام افتراضات عند التسعير.

• تشير الفقرات من ٣٤ : ٦٦ من المعيار السابق إلى قياس القيمة العادلة للالتزامات وحقوق الملكية كما يلي:

- استخدام السعر المعلن في سوق نشطة.

- أو استخدام السعر المعلن في سوق غير نشطة للبند المطابق المحفوظ به.

- أو يتم استخدام أحد الأساليب للوصول إلى القيمة العادلة، وهي منهج السوق، أو منهج التكلفة، أو منهج الدخل، عند غياب الوسائل السابقة.

ومن الجدير بالذكر أن الإرشاد التطبيقي أ ت ١٢ بملحق المعيار السابق أشار إلى أنه لا يُفرض استخدام أسلوب محدد لقياس القيمة العادلة؛ وإنما يعتمد ذلك على الحقائق والظروف الخاصة بالأصل، والالتزام المطلوب قياسه.

وعلى ضوء ما سبق، يخلص الباحث إلى ما يلي:

- تعدد البدائل المحاسبية لكثير من المعايير المصرية المقابلة لـ IFRS، إلى درجة أن المعيار المصري رقم ٣٢ فيه كثير من الفقرات التي تدعو إلى حرية الاختيار بين البدائل، وأيضاً المعيار المصري رقم ٤٥ توسع في بدائل التطبيق التي تتعلق بقياسات القيمة العادلة في حالة غياب الأسعار المعلنة لأسواق نشطة.
- زيادة نطاق التقديرات المحاسبية في IFRS، ويظهر ذلك بوضوح في المعيار المصري رقم ٣٧ .
- اتساع مجال ممارسة المحاسبين للأحكام المهنية في كثير من IFRS، إلى درجة تكرار ذلك في فقرات المعيار المصري رقم ٤٣ .
- تدعم المعايير المصرية المقابلة لـ IFRS إدارة الربحية ولا تسهم في الحد منها. وهذه النتيجة تتفق مع الدراسات (Tendeloo & Vanstraelen, 2005; Capkun et al., 2016)، في حين تتناقض مع دراسات أخرى (الزمر ٢٠١٢، Baig & Khan, 2016, Luthan et al., 2016) وأمام هذا التباين كان لزاماً على الباحث التحقق الميداني من هذه النتيجة في الجزء الأخير من البحث.

٤/٤ : مؤشر القابلية للمقارنة وIFRS:

القابلية للمقارنة هي خاصية تمكن المتعاملين من فهم التشابه أو الاختلاف بين مفردات القوائم المالية، ومع أن الثبات يعني استخدام الطرق نفسها للمفردات عينها، سواء من فترة إلى أخرى داخل الشركة، أو في الفترة نفسها عبر الشركات، وليس مرادفاً للقابلية للمقارنة، فإنه بمثابة أداة لتحقيقها، كما أن القابلية للمقارنة لا تعني التوحيد، حيث إن المعلومات القابلة للمقارنة يجب أن تظهر فيها الأشياء المتشابهة بشكل مماثل، والعكس للأشياء المختلفة، بمعنى أن التوحيد يسهل عملية القابلية للمقارنة (IASB, 2015).

أي إن القابلية للمقارنة تعني تقديم الشركة معلومات مقارنة خاصة بالفترة الحالية والفترات السابقة، مع عدم تعديل سياستها المحاسبية المطبقة بقدر الإمكان. وللتحقق من قدرة IFRS الواردة في المعايير المصرية على توفير مؤشر القابلية للمقارنة، يمكن تناول بعض فقرات هذه المعايير بالتحليل على النحو الآتي:

- أشارت الفقرة ١ من المعيار المصري رقم ٢٩ (IFRS3) إلى أن هدف المعيار هو تحسين درجة الملاءمة والقدرة على مقارنة المعلومات التي تفصح عنها الشركات في قوائمها المالية.
- أشارت الفقرة ١٥ من المعيار المصري رقم ٣٦ (IFRS6) إلى أن الشركة يجب أن تبوب أصول التقييم والتقييم كأصول ملموسة أو غير ملموسة طبقاً لطبيعة الأصول المقنتاة، وعلى الشركة الثبات في تطبيق هذا التبويب.

- أشارت الفقرة ٢٥ من المعيار المصري رقم ٤٠ (IFRS7) إلى أنه يجب على الشركة الإفصاح عن القيمة العادلة لكل فئة من فئات الأصول المالية والالتزامات المالية، بطريقة تسمح بمقارنتها مع رصيدها الدفترية.
 - أشارت الفقرة ١٩ من المعيار المصري رقم ٤٢ (IFRS10) إلى وجوب إعداد الشركة الأم قوائم مالية مجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المماثلة والأحداث الأخرى في الظروف المماثلة.
 - أشارت الفقرة ٦٥ من المعيار المصري رقم ٤٥ (IFRS13) إلى أنه يتعين تطبيق أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة بثبات.
 - أشارت الفقرة ٧٢ من المعيار السابق إلى أنه يتم تحديد تسلسل للقيمة العادلة عن طريق تصنيف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاثة مستويات (الأسعار المعلنة في سوق نشطة للأصول، والمدخلات الملحوظة للأصل أو الالتزام بخلاف الأسعار المعلنة، واستخدام مدخلات غير ملحوظة)، لزيادة الثبات وقابلية المقارنة بين قياسات القيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة.
- يخلص الباحث من استقراء الفقرات السابقة إلى ما يلي:
- ركزت المعايير المصرية المقابلة لـ IFRS على اتساق المعالجات المحاسبية وثباتها بما يحقق القابلية للمقارنة.
 - حاولت IFRS استخدام سياسات محاسبية موحدة للأحداث المتشابهة بغرض تسهيل مقارنة معلومات القوائم المالية.
 - المعايير المصرية المقابلة لـ IFRS تدعم القابلية للمقارنة، وهذه النتيجة تتفق مع الدراسات (Petaibanlue et al., 2015; Duarte et al., 2015).

٤/٥: مؤشر كفاية الإفصاح وIFRS:

- كفاية الإفصاح تعني توافر قدر كاف من المعلومات في مخرجات المعيار بما يقابل احتياجات المتعاملين، والإفصاح الكافي أحد مستويات الإفصاح المحاسبي، إلى جانب الإفصاح العادل، والإفصاح الكامل.
- وللتحقق من قدرة IFRS الواردة في المعايير المصرية على تحقيق الإفصاح الكافي للمتعاملين، يمكن تناول بعض فقرات هذه المعايير بالتحليل على النحو الآتي:
- تشير الفقرات من ٣٠ : ٤٢ في المعيار المصري رقم ٣٢ (IFRS5) إلى كيفية الإفصاح عن أرباح العمليات غير المستمرة الناتجة من التصرف في الأصول غير المتداولة المحتفظ بها في قائمة الدخل، وأيضًا الإفصاح عن بيان الأصول غير المتداولة ووقائع البيع وظروفه والقطاع الذي تعرض فيه هذه الأصول، وذلك في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.
 - تشير الفقرة ٣٧ من المعيار المصري رقم ٣٧ (IFRS4) إلى أنه يجب على شركة التأمين الإفصاح عن كثير من العناصر من خلال تحديد البنود الواجب الإفصاح عنها، مثل سياسة الشركة المطبقة على عقود التأمين، والأصول والالتزامات

والإيرادات والمصروفات المسجلة في هذه العقود، والأرباح والخسائر المترتبة عليها. كما أضاف المعيار السابق الفقرة ٣٩/ أ بعض العناصر الأخرى، مثل تحليل حساسية الربح أو الخسارة، وحقوق الملكية تجاه تغيرات الخطر الممكن وقوعها، ومعلومات عن شروط عقود التأمين المتأثرة بتوقيت التدفقات النقدية، بهدف زيادة الإفصاح.

● تشير الفقرات من ٤٤ : ٥١ من المعيار المصري رقم (IFRS2) إلى كثير من عناصر الإفصاح الواجب مراعاتها عند عرض المعلومات المرتبطة بالمدفوعات المبنية على أسهم، بما يمكن من فهم طبيعة ومدى الترتيبات المتعلقة بتلك المدفوعات.

ومن الجدير بالذكر أن المعيار السابق قد شهد تغيرات جذرية في النسخة المعدلة لعام ٢٠١٥، مثل إضافة الفقرات ١٣/ أ، و ١٦/ أ، و ٢١/ أ، و ٢٨/ أ، و ٤٣/ أ: د، خلافاً لما جاء في النسخة السابقة لعام ٢٠١٠، وذلك بهدف تسهيل أداء المحاسبين، وزيادة الإفصاح في التقارير المالية.

● تشير الفقرة ٧ من المعيار المصري رقم ٤٠ (IFRS7) إلى أنه على الشركة الإفصاح عن المعلومات التي تتيح للمستخدمين (المتعاملين) تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة إلى مركزها وأدائها المالي، كما تشير الفقرة ١٨ من هذا المعيار إلى أنه على الشركة الإفصاح عن القروض المستحقة الدفع في ضوء البنود (أ)، و(ب)، و(ج)، وأيضاً تشير الفقرة ٢٠ من ذلك المعيار إلى كيفية الإفصاح عن بنود الدخل، والمصروفات والمكاسب والخسائر في القوائم المالية.

● تشير الفقرة ٢١ من المعيار المصري السابق إلى إفصاحات أخرى تتعلق بالسياسات المحاسبية الواجب اتباعها عند عرض القوائم المالية، كما تشير الفقرتان ٢٢ و ٢٤ في المعيار السابق إلى الإفصاح - بشكل منفصل - لكل نوع من أنواع التغطية المرتبطة بالتدفقات النقدية وصافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية.

● تشير الفقرتان ٢٠ و ٢١ من المعيار المصري رقم ٤١ (IFRS8) إلى أنه يجب على الشركة أن تفصح عن معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة أنشطة الأعمال التي تقوم بها وآثارها المالية، كما يجب أن تفصح عن معلومات عامة، ومعلومات عن الأرباح والخسائر الناتجة للقطاع في قائمة الدخل. وأيضاً أشارت الفقرة ٣٤ في المعيار السابق إلى أنه يتعين على الشركة أن تقدم معلومات عن مدى اعتمادها على كبار عملائها، وإذا كانت الإيرادات المتولدة من المعاملات مع عميل خارجي واحد تساوي ١٠% أو أكثر من إيرادات الشركة، فإنه يتعين على الشركة أن تفصح عن تلك الحقيقة، وعن إجمالي الإيرادات من العميل، والقطاع الذي تمثله.

• حددت الفقرات من ١١ : ٣١ من المعيار المصري رقم ٤٤ (IFRS12) مجموعة من الإفصاحات الواجب عرضها في القوائم المالية، سواء أكانت معلومات كمية أم نوعية، وذلك لحصص الشركة في الشركات الأخرى.

يخلص الباحث من تناول الفقرات السابقة إلى ما يلي:

- لم يخلُ معيار مصري مقابل لـ IFRS من تناول البنود الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية حرصًا منها على توافر قدر كاف من المعلومات من جانب المتعاملين مع المعايير، وبخاصة معدو القوائم المالية.

- هناك تغييرات جذرية في المعايير المصرية المعدلة المقابلة لـ IFRS، مثل المعايير أرقام ٢٩ ، ٣٧ ، و ٣٩، عن النسخة السابقة لعام ٢٠١٠؛ بهدف زيادة كمية الإفصاح الواجب توافرها في القوائم المالية بما يخدم حاجة المستخدمين (المتعاملين).

- تتوافر في المعايير المصرية المقابلة لـ IFRS كفاية الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية الناتجة من تطبيق هذه المعايير، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Smith et al., 2014) التي أشارت إلى أن استخدام IFRS سوف يزيد من كمية الإفصاح بما يخدم احتياجات الأطراف المتعاملة؛ نظرًا إلى الاهتمام بالمعلومات المالية، إلى جانب المعلومات غير المالية (كالإفصاح الاجتماعي)؛ ومن ثم يتحول الاهتمام من خدمة الإدارة إلى أصحاب المصلحة في الشركة.

٦/٤ : مؤشر التوقيت المناسب لتطبيق IFRS في البيئة المصرية:

إن بداية تبني IFRS في مصر كان بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ الذي تضمن خمسة معايير لـ IFRS صدرت خلال عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، ثم تبنت مصر ستة معايير لـ IFRS في النسخة المعدلة (المستحدثة) للمعايير بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ فور صدورها خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١١. وتم تطبيق IFRS على الشركات المقيدة في البورصة المصرية بدءًا من ٢٠١٦/١/١ وفقًا للمعيار المصري رقم ٤٦ بشأن أحكام المرحلة الانتقالية، وهذا يعني التطبيق المباشر فور تبني IFRS خلال عام ٢٠١٥، دون وجود فترة كافية لتهيئة المناخ لإعداد المتعاملين وتدريبهم، وبخاصة المحاسبين، لكيفية تطبيق المعالجات المحاسبية الواردة في IFRS.

إن تطبيق IFRS يحتاج إلى فترات زمنية طويلة حتى يمكن استيعابها من قبل القائمين بتطبيقها (المتعاملين) ، وهذا يتطلب توافر الخبرات المهنية الكافية للتعامل معها (Wehrfritz & Haller, 2014). دولة كالصين اختارت المواعمة بين المعايير المحاسبية المحلية مع IFRS بدلاً من التبني الكامل لـ IFRS؛ بهدف محاذاة الممارسة المحاسبية لهذه الدولة مع IFRS خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٧ (Wu et al., 2014). ومن الدول الرائدة في تبني IFRS كوريا الجنوبية، التي أشادت مؤسسة IFRS بتجربتها، حيث اتبعت كوريا عدة خطوات قبل

تطبيق IFRS، من أهمها تشكيل فريق عمل مهمته تقييم مدى ملاءمة تبني IFRS للبيئة الكورية، وإعداد خريطة يتوافق عليها جميع الأطراف المتعاملة مع هذه المعايير، مع ترجمة المعايير إلى اللغة الكورية من خلال اتفاقية مع مؤسسة IFRS لشراء حقوق الترجمة، على أن تُترجم كل كلمة ومصطلح ترجمة صحيحة، وتعتبر بدقة عن النسخة الأصلية لتلك المعايير، مع تنفيذ معدي القوائم المالية ومراجعي الحسابات برامج تعليمية للتعريف بـ IFRS (أبو طالب، ٢٠١٣).

ويبدو أن التطبيق الفوري لـ IFRS في البيئة المصرية يواجه عدة صعوبات، من أهمها ما يلي: (Elbannan, 2011)

- ضعف البنية التحتية لمهنة المحاسبة في مصر.
- الافتقار إلى وجود آليات تنفيذية حاسمة تتخذها الهيئات الرقابية.
- نقص الكوادر المهنية وضعف التدريب.
- الحواجز اللغوية، وأساليب تنفيذية قاصرة عن مواجهة التحديات التي تقابلها البيئة المصرية، وخاصة مجال المحاسبة والاستثمار.

في ضوء ما سبق، يرى الباحث أن تطبيق IFRS - تطبيقاً تدريجياً - قد يلائم البيئة المصرية، وهذا يتفق مع دراسة (Yurisandi & Puspitasari, 2015) التي أشارت إلى أن نجاح IFRS يتوقف على تطبيقها في توقيت مناسب وفقاً لعدة مراحل تبدأ بتجربتها عامين على بعض الشركات مع التقييم، ثم تهيئة الشركات وتجهيزها من خلال إعداد دورات تدريبية لتأهيل المحاسبين على تطبيقها في العام التالي، وبعد ذلك يتم التطبيق الكامل لتلك المعايير على جميع الشركات المقيدة في البورصة.

خامسًا: الدراسة الميدانية

يهدف هذا الجزء إلى التحقق الميداني من النتائج التي توصل إليها الباحث في الجزء النظري، والتي تتعلق بملاءمة تطبيق IFRS الواردة في المعايير المصرية من منظور المتعاملين مع سوق المال في البيئة المصرية، واعتمد الباحث اعتمادًا كبيرًا على المنهج التطبيقي الذي اتبعته دراسة (Yurisandi & Puspitasari, 2015) والذي تمثل في كثير من مؤشرات تقييم IFRS .

١/٥: فروض البحث: صيغت جميع الفروض بناءً على ما توصل إليه البحث في جانبه النظري الذي تناول مؤشرات تقييم IFRS في القسم الرابع.

١/١/٥: العرض الواضح وIFRS:

إن أكبر مشكلات تطبيق IFRS تتمثل في عدم وضوح كثير من المصطلحات والمعالجات المحاسبية بشأن كيفية تنفيذ المعيار، إلى درجة تصل إلى غموض اللغة التي كتبت بها IFRS (Capkun et al., 2016 ; Ebaid, 2016).

وفي ضوء ما سبق، يمكن صياغة الفرض الأول على النحو التالي:
"لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن عدم توافر العرض الواضح في IFRS الواردة في المعايير المصرية".

٢/١/٥: التعبير الصادق وIFRS:

تعتمد IFRS اعتمادًا كبيرًا على القيمة العادلة التي تتصف بملاءمة معلوماتها دون تحقيق المصادقية (Palea, 2013). كما أن قياس القيمة العادلة وفقًا للمستوى الثالث (المطبق في مصر) قد يشوبه التحيز؛ نظرًا إلى اعتماده على مدخلات غير ملحوظة ونماذج رياضية تحتاج إلى قدر من الأحكام الشخصية للمحاسبين (Luthan et al., 2016).

وبناءً على ما سبق، يمكن صياغة الفرض الثاني كالتالي:
"لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن عدم توافر التعبير الصادق في التقارير المالية لمخرجات IFRS الواردة في المعايير المصرية".

٣/١/٥: إدارة الربحية وIFRS:

تتفق كثير من الدراسات على أن مرونة IFRS تسمح للإدارة بممارسة إدارة الربحية وعدم الحد منها، خاصة في ظل تعدد البدائل المحاسبية، واتساع حجم التقديرات المحاسبية الواردة في هذه المعايير (Tendeloo & Vanstraelen, 2005; Barth et al., 2008, Lopes et al., 2010).

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن صياغة الفرض الثالث كما يلي:
"لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن قصور IFRS الواردة في المعايير المصرية في الحد من إدارة الربحية".

٤/١/٥: القابلية للمقارنة وIFRS:

ركزت كثير من IFRS على اتساق المعالجات المحاسبية وثباتها، واستخدام سياسات محاسبية موحدة بغرض تدعيم القابلية للمقارنة (Qu et al., 2012; Petaibanlue et al., 2015).

وفي ضوء ما سبق، يمكن صياغة الفرض الرابع على النحو الآتي:
"لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن توافر القابلية للمقارنة في IFRS الواردة في المعايير المصرية".

٥/١/٥: كفاية الإفصاح المحاسبي وIFRS:

إن أهم ما يميز IFRS الاتجاه نحو زيادة الإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية الناتجة من تطبيق هذه المعايير (Smith et al., 2014; Houque et al., 2016).

وبناء على ذلك، يمكن صياغة الفرض الخامس كما يلي:
"لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن توافر كفاية الإفصاح المحاسبي في IFRS الواردة في المعايير المصرية".

٦/١/٥: التوقيت المناسب لتطبيق IFRS في مصر:

في ظل التحديات التي تواجهها مصر من نقص الكوادر المهنية، والحوافز اللغوية، وضعف البنية التحتية لمهنة المحاسبة في مصر (Elbannan, 2011)، فإن تطبيق IFRS - تطبيقاً تدريجياً - قد يلائم البيئة المصرية بشكل أكبر من تطبيق هذه المعايير فور صدورهما.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن صياغة الفرض السادس كما يلي:
"لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن عدم توافر التوقيت المناسب لتطبيق IFRS في البيئة المصرية".

٢/٥: أساليب جمع البيانات:

اعتمد الباحث في الحصول على البيانات اللازمة للدراسة الميدانية على أسلوب قائمة الاستقصاء والمقابلة الشخصية مع عينة الدراسة.

وتتضمن قائمة الاستقصاء (الواردة في ملحق البحث) على مجموعة من الأسئلة التي صيغت بشكل يرتبط بفروض البحث، وبما يخدم التحقق من صحتها، واعتمدت القائمة على أسئلة ذات اختيار متعدد، وأسئلة أخرى تركز على مقياس ليكرت الخماسي، الذي يمثل المستويات التالية: موافق تماماً (٥)، موافق (٤)، محايد (٣)، غير موافق (٢)، غير موافق على الإطلاق (١).

٣/٥: مجتمع الدراسة الميدانية وعينتها:

يتمثل مجتمع الدراسة في الأطراف المعنية بتطبيق IFRS التي تتعامل مع سوق المال، ويمكن تقسيمه إلى ثلاث فئات هم:

- ١- المدبرون المالبون فف الشركات المقففة فف البورصة المصرية؛ على اءءبار أنهم معدو القوائم المالية (كبدفل عن الإءارة)، وفعاملون باءءمرار مع المعابفر المءاسبفة، وفشءرء فف هءه الفءة أن ففشلوا وظففة مءفر مالف، أو نائب له، أو مءفر فف إءءى الإءارات المالية؛ لءمان ءوافر مسءوى ملاءم من الءبرة.
- ٢- المءللون المالبون فف شركات السمسرة فف الأوراق المالية؛ باءءبار أن لءفهم الءبرة الكاففة فف ءفسفر المءلوماء الوارءة فف القوائم المالية الناءة من ءطبفق المعابفر، كما فءدمون النصء والمشورة للمسءءمرفن بشأن القراءاء الاسءءمارفة المءءلقة ببفع الأسهم أو شرائها.
- ٣- المراءعون الءارءبون الءفن ببءون آراءهم فف مءى سلامة وصءه المءلوماء الوارءة فف القوائم المالية وفعاً لمعابفر المءاسبه والمراءعة، ولءفهم مكاءب مءاسبه ومراءعة.
- ونظراً إلى كبر مءءم الءراءة الءف فءم آءفاره، ءم انءقاء عفة عشوائفة طبفة من كل فءة على ءءة بشكل ءكمف. وقء وزع الباءء ١٥٠ اسءماره اسءقضاء بواق ٥٠ اسءماره لكل فءة فف عفة الءراءة المشار إليها، والءءول ءالف فوضء القوائم الموزعة، والمءسلمة والصالءة لإءراء ءءللل الإءصائف:
- ءءول رقم (٢): بفا بقاء الاسءقضاء الموزعة والمءسلمة ءف آءرف

علفها ءءللل الإءصائف

عفة الءراءة (المسءقضى منهم)	ءء القوائم الموزعة	ءء القوائم ففر المرءءة	ءء القوائم ففر الصالءة	ءء القوائم المءعة والصالءة للءللل	نسبة الاسءءابة
١- المءفرفن المالبفن	٥٠	٧	٦	٣٧	٧٤%
٢- المءللفن المالبفن	٥٠	٢	١	٤٧	٩٤%
٣- المراءعفن الءارءبفن	٥٠	٤	٢	٤٤	٨٨%
الإءمالف	١٥٠	١٣	٩	١٢٨	٨٥,٣%

ويمكن توصيف المتغيرات الشخصية لعينة الدراسة من خلال الجدول التالي:
جدول رقم(٣): توصيف المتغيرات الشخصية لعينة الدراسة

المتغيرات الشخصية		المديرون الماليون		المحللون الماليون		المراجعون الخارجيون		الإجمالي	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المؤهل الدراسي	بكالوريوس	١٩	%٥١	٢٥	%٥٣	٢٢	%٥٠	٦٦	%٥٢
	ماجستير	١٥	%٤١	١٥	%٣٢	١٦	%٣٦	٤٦	%٣٦
	دكتوراة	٣	%٨	٧	%١٥	٦	%١٤	١٦	%١٣
	الإجمالي	٣٧	%١٠٠	٤٧	%١٠٠	٤٤	%١٠٠	١٢٨	%١٠٠
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٠	%٠	١١	%٢٣	٢٠	%٤٥	٣١	%٢٤
	من ٥ - ١٠ سنوات	٨	%٢٢	١٩	%٤٠	١١	%٢٥	٣٨	%٣٠
	من ١٠ - ٢٠ سنوات	١٧	%٤٦	١٢	%٢٦	٧	%١٦	٣٦	%٢٨
	من ٢٠ سنة فأكثر	١٢	%٣٢	٥	%١١	٦	%١٤	٢٣	%١٨
	الإجمالي	٣٧	%١٠٠	٤٧	%١٠٠	٤٤	%١٠٠	١٢٨	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق تنوع المؤهلات العلمية لعينة الدراسة، وتمتعها بالخبرة المعقولة، وهو ما يدعم الباحث في إمكانية الحصول على إجابات موضوعية يسهل من خلالها التحقق من صحة فروض البحث.

٤/٥ : المعالجات الإحصائية لبيانات الدراسة:

١/٤/٥ : اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

استخدم الباحث اختبار كولمجروف- سمرنوف للتعرف على ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟ وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات؛ لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيًا. ويوضح الجدول رقم (٤) نتائج الاختبار التي تشير إلى أن قيمة مستوى الدلالة أقل من ٠,٠٥ أمام جميع فئات عينة الدراسة في جميع متغيراتها، وهذا يدل على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، ويجب استخدام الاختبارات اللامعلمية.

جدول رقم (٤) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

عينة الدراسة	العرض الواضح	التعبير الصادق	إدارة الربحية	القابلية للمقارنة	كفاية الإفصاح	تطبيق IFSR التوقيت المناسب قائمة الاستقصاء	جميع أسئلة
المديرون الماليون	قيمة اختبار Z	٢,٢٨٦	٤,٣٢٣	٤,٦٢٠	٢,٤٩٢	٢,٢١٢	٢,٤٩ ٢
	مستوى الدلالة	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠ ٠
المحللون الماليون	قيمة اختبار Z	١,٢٨٦	١,٧٤١	٣,٥١٤	١,١٤٧	١,٠٣٩	١,٤٦ ٧
	مستوى الدلالة	٠,٠٠١	٠,٠٢٠	٠,٠١١	٠,٠١٧	٠,٠٠١	٠,٠٠٠ ٧
المراجعون الخارجيون	قيمة اختبار Z	٣,٢١٤	٢,١١١	٤,٤٤٧	٣,١٤٢	٣,١١٣	٢,٦٩ ٠
	مستوى الدلالة	٠,٠٠٠	٠,٠١٢	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠ ١

وحيث إن توزيع البيانات لا يتبع التوزيع الطبيعي، فإن الاختبارات الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات الدراسة واختبار فروضها باستخدام برنامج (SPSS, V.22) تتمثل في الآتي:

(١) الأساليب الإحصائية الوصفية (Descriptive Statistics):

وتستخدم تلك الأساليب لمعرفة خصائص عينة الدراسة، مثل التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية . وبناءً عليه؛ فإن الجدول التالي يوضح فئات الوسط الحسابي وما يقابلها من درجة الموافقة.

جدول رقم (٥): فئات الوسط الحسابي المرجح لمقياس ليكرت لتحديد درجة الموافقة

فئات الوسط الحسابي المرجح	درجة الموافقة
من ١ - أقل من ١,٨٠	غير موافق تمامًا
من ١,٨٠ - أقل من ٢,٦٠	غير موافق
من ٢,٦٠ - أقل من ٣,٤٠	محايد
من ٣,٤٠ - أقل من ٤,٢	موافق
من ٤,٢ - ٥	موافق تمامًا

(٢) أساليب الإحصاءات التحليلية:

سوف يعتمد الباحث على الإحصاء اللابارامترى (اللامعلمي)؛ ومن ثم سوف يستخدم الأساليب الإحصائية اللابارامترية عندما لا يكون التوزيع الاحتمالي للمجتمع محل الدراسة معروفاً، بالإضافة إلى صغر حجم العينة، وكذلك استخدام مقياس يعتمد على قياس اسمي ترتيبى تدريجي للإجابات، وهو مقياس (ليكرت الخماسي) لجميع بيانات الدراسة، ومن واقع فروض البحث، وحجم العينة وطبيعتها، نجد أن الأساليب الإحصائية اللابارامترية الملائمة لاختبار فروض البحث هي:

- اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha: ويستخدم لمعرفة الثبات والصدق الذاتي لأسئلة قائمة الاستقصاء؛ وذلك للتحقق من إمكانية الاعتماد على نتائج الاستقصاء في قياس متغيرات الدراسة لإجراء التحليل الإحصائي، والتأكد من صحة فروض البحث التي تربط بين هذه المتغيرات.
- اختبار مربع كاي χ^2 : ويستخدم لاختبار معنوية الفروق على مستوى العينة ككل.
- اختبار كروسكال واليز Kruskal Wallis Test: ويستخدم لاختبار معنوية الفروق على مستوى فئات العينة، كل على حدة.
- اختبار مان ويتنى Mann Whitney Test: ويستخدم لحساب الفروق بين عينتين أو فئتين مستقلتين من فئات العينة.

وسوف تتم جميع الاختبارات عند مستوى معنوية (الدلالة الإحصائية) P-Value عند مستوى ٠,٠٥ وفقاً لأغلب البحوث التجارية.

٢/٤/٥: اختبار ثبات قائمة الاستقصاء وصدقها:

يمكن التحقق من مدى إمكانية الاعتماد على آراء المستقصى منهم في قياس متغيرات الدراسة من خلال التحقق من مدى ثبات أسئلة قائمة الاستقصاء المستخدمة في الدراسة وصدقها، وذلك من خلال اختبار درجة الثبات ألفا (Cronbach's Alpha) لاختبار ثبات أداة القياس، وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (٦): نتائج اختبار ثبات وصدق أسئلة قائمة الاستقصاء المستخدمة في الدراسة

متغيرات الدراسة	عدد الأسئلة	معامل ثبات ألفا	معامل الصدق الذاتي
المحور الأول : العرض الواضح	٦	٠,٨٩٩	٠,٩٤٨
المحور الثاني : التعبير الصادق	٤	٠,٨١٨	٠,٩٤٧
المحور الثالث : إدارة الريحية	٣	٠,٩٣٩	٠,٩٦٩
المحور الرابع : القابلية للمقارنة	٣	٠,٧٢٢	٠,٨٤٩
المحور الخامس: كفاية الإفصاح	٣	٠,٧١٠	٠,٨٤٣
المحور السادس : التوقيت المناسب لتبني المعايير	٢	٠,٨١٢	٠,٩٠١
جميع أسئلة الاستبيان	٢٠	٠,٨٤٠	٠,٩١٧

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- إن معامل ثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) أكبر من ٠,٧ أمام جميع متغيرات الدراسة، و يقيس درجة الاستقرار Stability في نتائج الاستقصاء، وعدم تغيرها تغيرًا كبيرًا فيما لو أعيد توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة؛ ومن ثم يتحقق الثبات في أسئلة قائمة الاستقصاء.
- إن معامل الصدق الذاتي أكبر من ٠,٧ أمام جميع المحاور، ويقاس إلى أي درجة توفر أسئلة مؤشرات قائمة الاستقصاء بيانات ذات علاقة بمشكلة البحث؛ ومن ثم يتحقق الصدق في أسئلة هذه القائمة.

وبناءً على ثبات أسئلة قائمة الاستقصاء وصدقها يطمئن الباحث إلى نتائج التطبيق على عينة الدراسة الميدانية، ويؤكد إمكانية الاعتماد على استجابات المستقصى منهم لقياس متغيرات الدراسة لتحقيق أهدافها، والتحقق من صحة فروضها.

٥/٥ : قياس متغيرات الدراسة من خلال تصورات المستقصى منهم:

١/٥/٥ : توافر العرض الواضح في IFRS الواردة في المعايير المصرية:

يمكن إظهار نتائج توصيف تصورات المستقصى منهم بشأن توافر العرض

الواضح في IFRS الواردة في المعايير المصرية، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٧): تحديد متوسط تصورات المستقصى منهم بشأن العرض الواضح

م	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	يجب على الشركة أن تقيس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية على أساس أسعار السوق إن أمكن (معيار ٣٩).	٢,٧١١	٠,٥٠٢	١
٢	يجب على الشركات تقديم قوائم مالية أكثر موضوعية باستخدام تعديلات معقولة ولكن بعيدة عن الحرص المفرط بما يعكس درجة المخاطرة وعدم التأكد (المعيار ٣٧).	٢,٦٠٤	٠,٦١١	٢
٣	بالنسبة للمدفوعات المبنية على أسهم، على الشركة أن تعترف بمبلغ مقابل السلع المستلمة أو الخدمات خلال فترة الاستحقاق بناءً على أفضل تقييم متاح (معيار ٣٩).	٢,٣٣٩	٠,٦٨٥	٥
٤	يجب تحديد التغيرات الممكنة في الأدوات المالية بشكل معقول في متغير المخاطر ذات العلاقة بالبيئة الاقتصادية (المعيار ٤٠).	٢,٤٤٨	٠,٤٦١	٤

٥	ينبغي أن تكون القياسات المستخدمة في إعداد القوائم المالية هي تلك التي <u>تعتقد</u> الإدارة بأنها محددة وفقاً لمبادئ القياس (المعيار ٤١).	٢,١٥٢	٠,٢١٢	٦
٦	عند قياس القيمة العادلة، يأخذ الاستخدام <u>الأفضل</u> و <u>الأحسن</u> للأصل غير المالي، استخدام الأصل الممكن مادياً والمسموح به قانونياً (المعيار ٤٥).	٢,٤٧١	٠,٣١٢	٣
--	مستوى رأي المستقصى منهم بشأن العرض الواضح	٢,٤٥٤	٠,٥٨٠	--

يتضح من الجدول السابق عدم موافقة المستقصى منهم بشأن توافر العرض الواضح في IFRS الواردة في المعايير المصرية، حيث إن الوسط الحسابي المرجح بلغ ٢,٤٥٤، وهو يقع في الفئة (من ١,٨٠ - أقل من ٢,٦٠) من فئات المقياس المستخدم الذي يعبر عن (غير موافق)، كما أن الانحراف المعياري المقابل لجميع العبارات السابقة أقل من الواحد الصحيح، وهذا يؤكد توافق تصورات المستقصى منهم.

٢/٥/٥: توافر التعبير الصادق في IFRS الواردة في المعايير المصرية:

(أ): يمكن بيان تصورات المستقصى منهم بشأن مدى كفاية المبررات والحجج الداعمة لاستخدام الافتراضات في التقارير المالية الناتجة من تطبيق IFRS الواردة في المعايير المصرية، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٨): تصورات المستقصى منهم تجاه دعم الافتراضات

الترتيب	المجموع		المراجعون الخارجيون		المحللون الماليون		المديرون الماليون		بيان
	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
٢	٢٥,٨%	٣٣	٢٥,٠%	١١	٢٧,٧%	١٣	٢٤,٣%	٩	فقط تم وصف التقديرات.
١	٦٦,٤%	٨٥	٦٨,٢%	٣٠	٦١,٧%	٢٩	٧٠,٣%	٢٦	تفسير خاص للافتراضات مع تقديم مبررات معقولة.
٣	٧,٨%	١٠	٦,٨%	٣	١٠,٦%	٥	٥,٤%	٢	حجج شاملة.
--	١٠٠,٠%	١٢٨	١٠٠,٠%	٤٤	١٠٠,٠%	٤٧	١٠٠,٠%	٣٧	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق أن مبررات وحجج تدعيم استخدام الافتراضات في التقارير المالية الناتجة من تطبيق IFRS الواردة في المعايير المصرية يمكن ترتيبها كالتالي:

١- تفسير خاص للافتراضات مع تقديم مبررات معقولة.

٢- فقط تم وصف التقديرات.

٣- حجج شاملة.

وهذا يعني أنه ليست هناك حجج شاملة تدعم استخدام الافتراضات؛ ومن ثم عدم قبول المستقصى منهم لهذه الافتراضات التي تعتمد على الأحكام الشخصية، وتتصف بالتحيز.

(ب): يمكن إظهار تصورات المستقصى منهم بشأن عرض الشركات النتائج الإيجابية أو السلبية في التقارير المالية المعدة وفقاً لـ IFRS الواردة في المعايير المصرية، في ضوء الجدول التالي:

جدول رقم (٩): مدى عرض التقارير المالية للشركة للنتائج الإيجابية أو

السلبية عند تطبيق IFRS

الترتيب	المجموع		المراجعون الخارجيون		المحللون الماليون		المديرون الماليون		بيان
	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
١	٦٤,٦%	٨٢	٦٥,٩%	٢٩	٦٣,٩%	٢٣	٦٣,٨%	٣٠	التأكيد على الأحداث الإيجابية مع عدم التعرض للأحداث السلبية.
٢	٢٢,٨%	٢٩	٢٢,٧%	١٠	٢٥,٠%	٩	٢١,٣%	١٠	المواءمة بين الأحداث الإيجابية والسلبية.
٣	١٢,٦%	١٦	١١,٤%	٥	١١,١%	٤	١٤,٩%	٧	التأكيد على الأحداث الإيجابية والسلبية مع تفسيرها.
--	١٠٠,٠%	١٢٧	١٠٠,٠%	٤٤	١٠٠,٠%	٣٦	١٠٠,٠%	٤٧	الإجمالي

يتبين من الجدول السابق أن محددات عرض التقارير المالية للشركة عند تطبيق IFRS يمكن ترتيبها كالتالي:

١- تأكيد الأحداث الإيجابية، مع عدم التعرض للأحداث السلبية.

٢- المواءمة بين الأحداث الإيجابية والسلبية.

٣- تأكيد الأحداث الإيجابية والسلبية مع تفسيرها.

وهذا يعني أن التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية، التي تعتمد على IFRS، تؤكد الأحداث الإيجابية، وتكاد تغفل الإشارة إلى الأحداث السلبية، وهو ما يجعلها غير محايدة.

(ج): يمكن بيان تصورات المستقصى منهم بشأن قبول قياسات المستوى الثالث للقيمة العادلة، التي وردت في المعيار المصري رقم ٤٥ (IFRS13) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١٠) : تصورات المستقصى منهم بشأن قبول قياسات المستوى الثالث للقيمة العادلة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	بيان	
٠,٧١٠	٢,٥٤٤	قياسات المستوى الثالث للقيمة العادلة التي وردت بالمعيار المصري رقم ٤٥، تستخدم مدخلات غير ملحوظة وأساليب ونماذج رياضية متعددة في ظل أسواق افتراضية.	١

ويتضح من الجدول السابق عدم موافقة المستقصى منهم على قبول قياسات المستوى الثالث للقيمة العادلة التي وردت في المعيار المصري رقم ٤٥، والتي تستخدم مدخلات غير ملحوظة وأساليب ونماذج رياضية متعددة في ظل أسواق افتراضية، حيث إن الوسط الحسابي المرجح (٢,٥٤٤) يقع في الفئة (من ١,٨٠ - أقل من ٢,٦٠) من فئات المقياس المستخدم، وإن الانحراف المعياري أقل من الواحد الصحيح، وذلك يؤكد توافق آراء المستقصى منهم في عينة الدراسة.

(د): يمكن إظهار تصورات المستقصى منهم بشأن انخفاض موثوقية القيمة العادلة حالة عدم توافر أسواق نشطة، من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (١١) : تصورات المستقصى منهم بشأن درجة الموثوقية في أسواق القيمة العادلة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	بيان	م
٠,٥٤١	٣,٨٢٠	عدم توافر أسواق نشطة تقدم أسعار عادلة لمختلف الأصول والالتزامات المالية وغير المالية بالمعيار المصري رقم ٤٥، يؤدي إلى قياسات أقل موثوقية.	١

يتضح من الجدول السابق موافقة المستقصى منهم على عدم توافر أسواق نشطة تقدم أسعارًا عادلة لمختلف الأصول والالتزامات المالية وغير المالية في المعيار المصري رقم ٤٥، يؤدي إلى قياسات أقل موثوقية، حيث إن الوسط الحسابي المرجح لتلك التصورات (٣,٨٢٠) يقع في الفئة (من ٣,٤٠ - أقل من ٤,٢) من فئات المقياس المستخدم، وإن الانحراف المعياري أقل من الواحد الصحيح، وذلك يؤكد توافق آراء المستقصى منهم في عينة الدراسة.

وفي ضوء ما ورد في النقاط السابقة (أ)، و(ب)، و(ج)، و(د)، يتضح أن تصورات المستقصى منهم تميل إلى انخفاض التعبير الصادق في التقارير المالية لمخرجات IFRS الواردة في المعايير المصرية.

٣/٥/٥: قصور IFRS الواردة في المعايير المصرية في الحد من إدارة الربحية:
(أ): يمكن إظهار تصورات المستقصى منهم بشأن الأساس الملائم لقياس الأصول
غير المتداولة والمحتفظ بها لغرض البيع، من خلال الجدول التالي:
جدول رقم (١٢): الأساس الملائم لقياس الأصول غير المتداولة

الترتيب	المجموع		المراجعون الخارجيون		المحللون الماليون		المديرون الماليون		بيان
	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
٢	%٣٥,٢	٤٥	%٣٤,١	١٥	%٣٢,٤	١٢	%٣٨,٣	١٨	القيمة الدفترية فقط.
١	%٤٨,٤	٦٢	%٤٧,٧	٢١	%٥١,٤	١٩	%٤٦,٨	٢٢	القيمة العادلة مخصوصاً منها تكاليف البيع.
٣	%١٦,٤	٢١	%١٨,٢	٨	%١٦,٢	٦	%١٤,٩	٧	القيمة الدفترية أو القيمة العادلة أيهما أقل.
--	١٠٠,٠ %	١٢٨	١٠٠,٠ %	٤٤	١٠٠,٠ %	٣٧	١٠٠,٠ %	٤٧	الاجمالي

يتضح من الجدول السابق أن الأساس الملائم لقياس الأصل غير المتداول والمبوب كأصل محتفظ به لغرض البيع وفقاً للمعيار المصري رقم ٣٢ يختلف حسب تصورات فئات العينة ، ولكن يمكن ترتيب أسس القياس الممكنة كالتالي:

١- القيمة العادلة مخصوصاً منها تكاليف البيع.

٢- القيمة الدفترية فقط.

٣- القيمة الدفترية أو القيمة العادلة أيهما أقل.

وهذا يعني تفضيل المستقصى منهم لاتباع طريقة وحيدة لقياس الأصول غير المتداولة ورفضهم البديل الثالث الذي يسمح بحرية الاختيار؛ ومن ثم فإن وجود مثل هذا الاختيار في المعايير المصرية المقابلة لـ IFRS قد يدعم إدارة الربحية ولا يحد منها.

(ب): يمكن بيان تصورات المستقصى منهم بشأن الأساس المناسب للمنح المقدمة لحاملي أسهم الشركة المندمجة، في ضوء الجدول التالي:

جدول رقم (١٣): الأساس المناسب للمنع المقدمة لحاملي أسهم الشركة المقتناة

الترتيب	المجموع		المراجعون الخارجيون		المحللون الماليون		المديرون الماليون		بيان
	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
١	%٥٣,١	٦٨	%٤٧,٧	٢١	%٥٩,٥	٢٢	%٥٣,٢	٢٥	القيمة الدفترية فقط.
٢	%٣٣,٦	٤٣	%٣٨,٦	١٧	%٢٩,٧	١١	%٣١,٩	١٥	القيمة العادلة مخصصاً منها تكاليف البيع.
٣	%١٣,٣	١٧	%١٣,٦	٦	%١٠,٨	٤	%١٤,٩	٧	القيمة الدفترية أو القيمة العادلة أيهما أقل.
--	١٠٠,٠٠ %	١٢٨	١٠٠,٠٠ %	٤٤	١٠٠,٠٠ %	٣٧	١٠٠,٠٠ %	٤٧	الإجمالي

يتبين من الجدول السابق أن أساس منح حاملي أسهم الشركة المقتناة نسبة من صافي أصول الشركة في حالة التصفية كما وردت في المعيار المصري رقم ٢٩ يختلف حسب تصورات فئات العينة، ولكن يمكن ترتيب أسس المنح الممكنة كالتالي:

١- القيمة الدفترية فقط (تفضيل بديل وحيد).

٢- القيمة العادلة مخصصاً منها تكاليف البيع.

٣- القيمة الدفترية أو القيمة العادلة أيهما أقل (عدم الموافقة على الاختيارات).

(ج): يمكن إظهار مدى الموافقة على تطبيق الشركة الحكم الشخصي عند تقييم الأطراف الذين لديهم سيطرة مشتركة على الترتيبات كما وردت في المعيار المصري رقم ٤٣، وبعمل تقديرات لجميع الحقائق والظروف المحيطة، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١٤): تصورات المستقصى منهم بشأن قبول تطبيق الحكم الشخصي وعمل تقديرات

م	بيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	قيام الشركة بتطبيق الحكم الشخصي عند تقييم الأطراف الذين لديهم سيطرة مشتركة على الترتيبات كما وردت بالمعيار المصري رقم ٤٣ " الترتيبات المشتركة " ، كما تقوم الشركة بعمل تقديرات لجميع الحقائق والظروف المحيطة .	٢,١٣	٠,٦٢١

يتضح من الجدول السابق عدم موافقة المستقصى منهم على تطبيق الشركة الحكم الشخصي عند تقييم الأطراف الذين لديهم سيطرة مشتركة على الترتيبات كما وردت في المعيار المصري رقم ٤٣، وبعمل تقديرات لجميع الحقائق والظروف المحيطة،

حيث إن الوسط الحسابي المرجح (٢,١٣) يقع في الفئة (من ١,٨٠ - أقل من ٢,٦٠) من فئات المقياس المستخدم، وإن الانحراف المعياري أقل من الواحد الصحيح، وذلك يؤكد توافق آراء المستقصى منهم في عينة الدراسة.

وبناءً على ما ورد في النقاط السابقة (أ)، و(ب)، و(ج)، يتضح أن تصورات المستقصى منهم ترفض ما ورد في المعايير المصرية المقابلة لـ IFRS بشأن تعدد البدائل المحاسبية ومساحة الاختيارات التي تمنح للإدارة، بالإضافة إلى عدم قبولهم الأحكام الشخصية التي وردت في هذه المعايير، وهو ما يقود إلى دعم IFRS الواردة في المعايير المصرية لإدارة الربحية وعدم إسهامها في الحد منها.

٤/٥/٥: القابلية للمقارنة وIFRS:

يمكن توضيح تصورات المستقصى منهم بشأن توافر القابلية للمقارنة في محتويات IFRS الواردة في المعايير المصرية، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١٥): تحديد متوسط تصورات المستقصى منهم بشأن توافر

القابلية للمقارنة في IFRS الواردة في المعايير المصرية

م	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	تقاس أصول التقيب وتقييم الموارد التعدينية بأسلوب التكلفة فقط (المعيار ٣٦).	٤,٤٩٨	٠,٤٦١	١
٢	عند إعداد قوائم مالية مجمعة، تقوم الشركة الأم باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المماثلة والأحداث الأخرى في الظروف المماثلة (المعيار ٤٢).	٣,٨٤١	٠,٦١٧	٣
٣	يتعين تطبيق اساليب التقييم المستخدم لقياس القيمة العادلة بثبات، لأغراض المقارنة (المعيار ٤٥).	٤,١٤٢	٠,٥٧٤	٢
--	متوسط استجابات المستقصى منهم بشأن : توافر القابلية للمقارنة في التقارير المالية المعدة وفقا لـ IFRS	٤,١٤٧	٠,٥٤٧	--

يتبين من الجدول السابق، موافقة المستقصى منهم على تطبيق أسلوب التكلفة فقط، واستخدام سياسات محاسبية موحدة، والثبات في قياس القيمة العادلة، حيث إن الوسط الحسابي المرجح لتلك المحددات ٤,١٤٧ يقع في الفئة (من ٣,٤٠ - أقل من ٤,٢) من فئات المقياس المستخدم الذي يعبر عن (موافق)، وإن الانحراف المعياري أمام جميع العبارات السابقة أقل من الواحد الصحيح، وذلك يؤكد توافق تصورات المستقصى منهم بشأن توافر القابلية للمقارنة بالمعايير المصرية المقابلة لـ IFRS.

٥/٥/٥: كفاية الإفصاح المحاسبي وIFRS:

يمكن بيان تصورات المستقصى منهم بشأن زيادة الإفصاحات المحاسبية الواجب على الشركات مراعاتها عند إعداد قوائمها المالية وفقاً لـ IFRS الواردة في المعايير المصرية، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١٦): تحديد متوسط تصورات المستقصى منهم بشأن توافر كفاية الإفصاح المحاسبي في IFRS الواردة في المعايير المصرية

م	فقرات المعيار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	يجب على الشركات المقتنية الإفصاح عن جميع المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة جميع الأعمال والآثار المالية المترتبة عليها (المعيار ٢٩).	٣,٥٥١	٠,٦٨١	٢
٢	تناولت الفقرات من ٤٤ حتى ٥١ (بالمعيار ٣٩) كثير من الإفصاحات الواجب مراعاتها عند عرض المعلومات المرتبطة بالمدفوعات المبينة على أسهم.	٣,٨٧١	٠,٥٧٧	١
٣	تدرس الشركة مستوى التفاصيل اللازمة لتلبية هدف الإفصاح، كما تقوم بتجميع أو تجزئة الإفصاحات بطريقة لا تؤدي إلى إخفاء المعلومات المفيدة (المعيار ٤٤).	٣,١١١	٠,٦٢٢	٣
	متوسط استجابات المستقصى منهم بشأن توافر كفاية الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المعدة وفقاً لـ IFRS .	٣,٥١١	٠,٧٢٢	--

يتضح من الجدول السابق موافقة المستقصى منهم على توافر كفاية الإفصاح المحاسبي في IFRS الواردة في المعايير المصرية، حيث إن الوسط الحسابي المرجح لتلك الفقرات (٣,٥١١) يقع في الفئة (من ٣,٤٠ - أقل من ٤,٢) من فئات المقياس المستخدم، وإن الانحراف المعياري أقل من الواحد الصحيح، وذلك يؤكد توافق آراء المستقصى منهم في عينة الدراسة.

٦/٥/٥: التوقيت المناسب لتطبيق IFRS في مصر:

(أ): يمكن إظهار تصورات المستقصى منهم بشأن الاستراتيجية المناسبة التي يجب اتباعها عند تطبيق IFRS في البيئة المصرية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١٧) : الاستراتيجية المناسبة الواجب اتباعها عند تطبيق IFRS
في البيئة المصرية

الترتيب	المجموع		المراجعون الخارجيون		المحللون الماليون		المديرون الماليون		بيان
	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
٢	%٢٦,٦	٣٤	%٣١,٨	١٤	%١٨,٩	٧	%٢٧,٧	١٣	التحول الاختياري
١	%٦١,٧	٧٩	%٦١,٤	٢٧	%٦٧,٦	٢٥	%٥٧,٤	٢٧	الانتقال الإلزامي بشكل تدريجي
٣	%١١,٧	١٥	%٦,٨	٣	%١٣,٥	٥	%١٤,٩	٧	التبني الإلزامي الكامل
--	١٠٠,٠٠ %	١٢٨	١٠٠,٠٠ %	٤٤	١٠٠,٠٠ %	٣٧	١٠٠,٠٠ %	٤٧	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق أن الاستراتيجية المناسبة التي كان يجب اتباعها عند تطبيق معايير IFRS في البيئة المصرية تختلف حسب تصورات فئات العينة، ولكن يمكن ترتيب الاستراتيجيات الممكنة كالتالي:

١- الانتقال الإلزامي بشكل تدريجي.

٢- التحول الاختياري.

٣- التبني الإلزامي الكامل.

(ب) يمكن بيان تصورات المستقصى منهم بشأن الفترة الزمنية الكافية لتطبيق IFRS في البيئة المصرية، في ضوء الجدول التالي:

جدول رقم (١٨): الفترة الزمنية المناسبة لتطبيق IFRS في البيئة المصرية

الترتيب	المجموع		المراجعون الخارجيون		المحللون الماليون		المديرون الماليون		بيان
	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
٣	%٨,٥	١١	%١٢,٨	٦	%٨,٣	٣	%٤,٣	٢	تطبق فور صدورها بالمعايير المصرية
١	%٥٨,٥	٧٦	%٥٧,٤	٢٧	%٦٦,٧	٢٤	%٥٣,٢	٢٥	تطبق بعد سنة من صدورها
٢	%٣٣,١	٤٣	%٢٩,٨	١٤	%٢٥,٠	٩	%٤٢,٦	٢٠	تطبق بعد سنتين من صدورها
--	١٠٠,٠٠ %	١٣٠	١٠٠,٠٠ %	٤٧	١٠٠,٠٠ %	٣٦	١٠٠,٠٠ %	٤٧	الإجمالي

يتبين من الجدول السابق أن الفترة الزمنية المناسبة وفقاً لتصورات المستقصى منهم التي كان يجب اتباعها عند تطبيق IFRS في البيئة المصرية، يمكن ترتيبها على النحو الآتي:

١- تطبيق بعد سنة من صدورها.

٢- تطبيق بعد سنتين من صدورها.

٣- تطبيق فور صدورها بالمعايير المصرية.

وفي ضوء ما ورد في (أ)، و(ب) يتضح أن تصورات المستقصى منهم بشأن التوقيت المناسب لتطبيق IFRS في البيئة المصرية، تشير إلى أهمية الانتقال التدريجي لتطبيق IFRS، بحيث تسمح بمزيد من التدريب والتأهيل للمحاسبين للتعامل معها، مع منح سنة أو سنتين مهلةً لتجربة IFRS على بعض الشركات للتحقق من نجاحها قبل تعميم تطبيقها في البيئة المصرية.

٦/٥: نتائج اختبار فروض البحث:

أولاً: على مستوى العينة:

تم اختبار فروض البحث بتطبيق اختبار مربع كاي على مستوى العينة، وظهرت نتائجها في ضوء الجدول التالي:

جدول رقم (١٩): نتائج اختبار مربع كاي χ^2 بشأن اختبار الفروض على مستوى العينة

الفروض	بيان	مربع كاي المحسوب χ^2	درجات الحرية Df	مستوى المعنوية
الأول	لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن عدم توافر العرض الواضح في IFRS الواردة بالمعايير المصرية.	٤٧،٢٧١	٨	٠،٠٠٠
الثاني	لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن عدم توافر التعبير الصادق في التقارير المالية لمخرجات IFRS الواردة بالمعايير المصرية.	٢٩،٢٢١	١٣	٠،٠٠٠
الثالث	لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن قصور IFRS الواردة بالمعايير المصرية في الحد من إدارة الربحية.	٤،١٧١	١١	٠،٢١٤
الرابع	لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن توافر القابلية للمقارنة في IFRS الواردة بالمعايير المصرية.	١١،٢٤١	٧	٠،٠٨٢
الخامس	لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن توافر كفاية الإفصاح المحاسبي في IFRS الواردة بالمعايير المصرية.	٨،٢٤٧	٢٧	٠،١٤٧
السادس	لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن عدم توافر التوقيت المناسب لتطبيق IFRS في البيئة المصرية.	٦،٢٨٧	٣٣	٠،٣٢١

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

١- مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥ أمام اختبار مربع كاي χ^2 للفرضين الأول والثاني؛ ومن ثم تُرْفَض هذه الفروض، وذلك يقود إلى النتائج التالية:

- " توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن عدم توافر العرض الواضح في IFRS الواردة في المعايير المصرية". وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (نوفل، ٢٠١٣؛ Yurisandi & Puspitasari, 2015) بشأن توافر الملازمة والقابلية للفهم - العرض الواضح في IFRS.

- " توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن عدم توافر التعبير الصادق في التقارير المالية لمخرجات IFRS الواردة في المعايير المصرية". وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Qu et al., 2012) بشأن توافر موثوقية المعلومات - التعبير الصادق في التقارير المالية لمخرجات IFRS.

٢- مستوى المعنوية أكبر من ٠,٠٥ أمام اختبار مربع كاي χ^2 لباقي الفروض (من الثالث حتى السادس)؛ ومن ثم تُقْبَل هذه الفروض، وذلك يقود إلى النتائج التالية:

- لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن قصور IFRS الواردة في المعايير المصرية في الحد من إدارة الربحية. وهذه النتيجة تتفق مع دراسات (Tendeloo & Vanstraelen, 2005; Capkun et al., 2016)، في حين تتناقض تلك النتيجة مع دراسات (الزمر، ٢٠١٢؛ Luthan et al., 2016).

- لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن توافر القابلية المقارنة في IFRS الواردة في المعايير المصرية. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Petaibanlue et al., 2015).

- لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن توافر كفاية الإفصاح المحاسبي في IFRS الواردة في المعايير المصرية. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Smith et al., 2014).

- لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن عدم توافر التوقيت المناسب لتطبيق IFRS في البيئة المصرية. وهذه النتيجة تتفق مع دراسات (Elbannan, 2011; Ebaid, 2016)

ثانيًا: على مستوى فئات العينة:

تم اختبار فروض البحث بتطبيق اختبار كروسكال واليز على مستوى فئات العينة، وظهرت نتائجها في الجدول التالي:

جدول رقم (٢٠): نتائج اختبار Kruskal–Wallis Test لبيان معنوية اختلاف تصورات فئات العينة بشأن فروض البحث

Kruskal Wallis Test				العدد	فئات مجتمع الدراسة داخل العينة	المحاور
مستوى المعنوية	درجات الحرية DF	قيمة الاختبار	متوسط الرتب			
٠,٠٠٠٠	٢	١٥,٧٥٧	٧٥,١٣	٤٧	المديرون الماليون	المحور الأول: عدم توافر العرض الواضح في IFRS الواردة بالمعايير المصرية.
			٦٢,٩٩	٣٧	المحللون الماليون	
			٤٥,٣٧	٤٤	المراجعون الخارجيون	
			—	١٢٨	الإجمالي	
٠,٠٠٠٠	٢	٠,٧٣٢	٦٢,١٢	٤٧	المديرون الماليون	المحور الثاني: عدم توافر التعبير الصادق في التقارير المالية لمخرجات IFRS الواردة بالمعايير المصرية
			٦٤,٦٠	٣٧	المحللون الماليون	
			٥٨,٣١	٤٤	المراجعون الخارجيون	
			—	١٢٨	الإجمالي	
٠,٢٦٤	٢	٢,٦٦١	٦٧,٧٥	٤٧	المديرون الماليون	المحور الثالث: قصور IFRS الواردة بالمعايير المصرية في الحد من إدارة الربحية
			٥٦,٠٠	٣٧	المحللون الماليون	
			٥٩,١١	٤٤	المراجعون الخارجيون	
			—	١٢٨	الإجمالي	
٠,١١١	٢	١٣,١٥٤	٧٢,٤٦	٤٧	المديرون الماليون	المحور الرابع: توافر كفاية الإفصاح المحاسبي في IFRS الواردة بالمعايير المصرية
			٦٥,٩٠	٣٧	المحللون الماليون	
			٤٥,٩٤	٤٤	المراجعون الخارجيون	
			—	١٢٨	الإجمالي	
٠,٢١١	٢	٥,٧٦٤	٧٧,٢٩	٤٧	المديرون الماليون	المحور الخامس: توافر القابلية للمقارنة في IFRS الواردة بالمعايير المصرية
			٦٨,٦٥	٣٧	المحللون الماليون	
			٦٥,٣٧	٤٤	المراجعون الخارجيون	
			—	١٢٨	الإجمالي	
٠,١٠٧	٢	١٠,٠٤٥	٧٣,٧٨	٤٧	المديرون الماليون	المحور السادس: عدم توافر التوقيت المناسب لتطبيق IFRS في البيئة المصرية
			٤٩,٣٨	٣٧	المحللون الماليون	
			٥٧,٨٦	٤٤	المراجعون الخارجيون	
			—	١٢٨	الإجمالي	

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

(١) مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥ أمام كل من المحورين الأول والثاني؛ ومن ثم فإن هناك فروقاً معنوية بين تصورات المستقصى منهم بشأن عدم توافر كل من العرض الواضح والتعبير الصادق في التقارير المالية لمخرجات IFRS الواردة في المعايير المصرية.

(٢) مستوى المعنوية أكبر من ٠,٠٥ أمام باقي المحاور؛ ومن ثم فإنه ليست هناك فروق بين تصورات المستقصى منهم بهذا الشأن.

ولمعرفة فئة العينة التي تسببت في اختلاف تصورات المستقصى منهم بشأن المحورين الأول والثاني، تم إجراء اختبار مان ويتني بين كل فئتين من فئات العينة، تظهر نتائجها في الجدول التالي:

جدول رقم (٢١): نتائج تحليل اختبار Mann-Whitney بين تصورات كل فئتين

من فئات العينة

المراجعين الخارجيين	المحللين الماليين	الإحصائيات	فئة الاختلاف	المحاور
٥٥٨,٠	٤٦٣,٥	Mann-Whitney U	المديرون الماليون	<u>المحور الأول:</u> عدم توافر العرض الواضح في IFRS الواردة بالمعايير المصرية
٠,٠٠١	٠,٠٠٢	مستوى المعنوية		
٥٠٩,٠	٦٠١,٥	Mann-Whitney U	المديرون الماليون	<u>المحور الثاني:</u> عدم توافر التعبير الصادق في التقارير المالية لمخرجات IFRS الواردة بالمعايير المصرية
٠,٠٠٠	٠,٠٠١	مستوى المعنوية		

يتضح من الجدول السابق أن معنوية الاختلاف في آراء فئات العينة بشأن كل من عدم توافر العرض الواضح، وعدم توافر التعبير الصادق في التقارير المالية لمخرجات IFRS الواردة في المعايير المصرية ناتجة عن الاختلاف في الرأي بين فئة المديرين الماليين وباقي فئات عينة الدراسة.

وفي ضوء ما سبق، يخلص الباحث إلى النتائج التالية:

١- على الرغم من عدم موافقة المستقصى منهم على توافر كل من العرض الواضح والتعبير الصادق في التقارير المالية لمخرجات IFRS الواردة في المعايير المصرية، فإن هناك اختلافاً معنوياً بين تصورات المستقصى منهم ناتجة معنوياً من اختلاف تصورات فئة المديرين الماليين بهذا الشأن مع باقي فئات العينة.

٢- هناك موافقة من جانب المستقصى منهم بشأن كل من قصور IFRS الواردة في المعايير المصرية في الحد من إدارة الربحية، وعدم تطبيقها في التوقيت المناسب، وتوافر القابلية المقارنة، وكفاية الإفصاح المحاسبي في تلك المعايير، كما أن هناك اختلافات معنوية بين تصورات المستقصى منهم بهذا الشأن.

النتائج والتوصيات

في ضوء التحليل النظري والدراسة الميدانية، توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

(أ) النتائج على المستوى النظري:

- ١- إن مصطلح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد يكون المصطلح الأكثر ملاءمة للتعبير عن IFRS؛ لكون الأخيرة موروثاً جديداً لمعايير المحاسبة الدولية، وتمثل امتداداً طبيعياً لها، وتصدر من قبل IASB.
- ٢- بلغ عدد IFRS الصادرة حتى الآن نحو ستة عشر معياراً، تم تضمين أحد عشر منها في المعايير المحاسبية المصرية المستحدثة في نسختها المعدلة عام ٢٠١٥.
- ٣- رغم أهمية IFRS والمنافع المترتبة على تطبيقها، التي من أهمها تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية مثل الملاءمة، والقابلية للمقارنة، والقابلية للفهم، فإن هناك عدداً غير قليل من معوقات تطبيقها في الدول النامية، مثل صعوبة تعريب بعض المرادفات الإنجليزية في IFRS وترجمتها ترجمة دقيقة إلى معناها المقصود، وعدم مراعاة الظروف البيئية للدول النامية، حيث تأثرت IFRS عند صياغتها بالمتغيرات البيئية للدول المتقدمة، وتعقد محتويات IFRS.
- ٤- اتبعت مصر منهج التطبيق الإلزامي لـ IFRS في الشركات المقيدة في البورصة المصرية، حيث تم تطبيقها فور صدورهما.
- ٥- إذا كانت IASB قد استخدمت منهج (أساس) المبادئ عند وضع وصياغة كثير من IFRS، فهذا لا يغفل أيضاً أنها اعتمدت على منهج (أساس) القواعد، ويظهر ذلك جلياً في زيادة الأمثلة والإرشادات التطبيقية في ملاحق جميع المعايير المصرية المقابلة لـ IFRS.
- ٦- هناك كثير من الاختلافات بين IFRS ومعايير المحاسبة المصرية المقابلة لها، ويتركز أغلبها في عدم تناول المعايير المصرية لتعريف المصطلحات، وعدم تناول الأحكام الانتقالية وتاريخ سريان تطبيق كل معيار على حدة، ولم ترد أمور ومعالجات محاسبية رغم أهميتها، مثل التعديلات الواجب مراعاتها عند قياس القيمة العادلة، هذا على الرغم من تدعيم المعايير المصرية بأمثلة تطبيقية لم تظهر في IFRS؛ وأيضاً إصدار المعيار المصري رقم ٤٦ لعام ٢٠١٦ بشأن الأحكام الانتقالية لبعض المعايير المعدلة.
- ٧- عند تحليل وتقييم محتوى المعايير المصرية المقابلة لـ IFRS في ضوء ستة مؤشرات، اتضح عدم توافر العرض الواضح، وعدم توافر التعبير الصادق في التقارير المالية لمخرجات IFRS، ودعم إدارة الربحية، وقصور IFRS في الحد منها، وتوافر القابلية للمقارنة، وتوافر كفاية الإفصاح المحاسبي، وعدم توافر التوقيت المناسب لتطبيق IFRS في البيئة المصرية.

٨- إن تباين آراء الدراسات بشأن ملاءمة تطبيق IFRS في ضوء المؤشرات الستة السابقة نظرياً على مستوى بيئة الدول المختلفة، يستدعي التحقق الميداني من نتائج هذه الدراسات في البيئة المصرية.

(ب) النتائج على المستوى التطبيقي:

١- عدم قبول الفرض الأول الذي يشير إلى أنه لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن عدم توافر العرض الواضح في IFRS الواردة في المعايير المصرية.

٢- عدم قبول الفرض الثاني الذي يشير إلى أنه لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن عدم توافر التعبير الصادق في التقارير المالية لمخرجات IFRS الواردة في المعايير المصرية.

٣- قبول الفرض الثالث الذي يشير إلى أنه لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن قصور IFRS الواردة في المعايير المصرية في الحد من إدارة الربحية.

٤- قبول الفرض الرابع الذي يشير إلى أنه لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن توافر القابلية للمقارنة في IFRS الواردة في المعايير المصرية.

٥- قبول الفرض الخامس الذي يشير إلى أنه لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن توافر كفاية الإفصاح المحاسبي في IFRS الواردة في المعايير المصرية.

٦- قبول الفرض السادس الذي يشير إلى أنه لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقصى منهم بشأن عدم توافر التوقيت المناسب لتطبيق IFRS في البيئة المصرية.

أما توصيات البحث، فتتمثل في الآتي:

١- ضرورة أن تراعي IASB عند وضعها معايير جديدة لـ IFRS الظروف البيئية للدول النامية؛ حتى يسهل تطبيقها، بحيث لا يقتصر تركيزها فقط على المتغيرات البيئية للدول المتقدمة.

٢- ضرورة قيام IASB بسد الثغرات الموجودة في محتوى IFRS بما لا يدع مجالاً لمرونة هذه المعايير من خلال تخفيض كل من الاختيارات المحاسبية، ونطاق التقديرات المحاسبية؛ وذلك لضمان تقديم تقارير مالية موثوق بها من جانب المتعاملين معها.

٣- إعادة نظر جهات وضع معايير المحاسبة في مصر بشأن إضافة تعريف المصطلحات في ملاحق المعايير المقابلة لـ IFRS كما كانت في النسخة السابقة؛ من أجل تسهيل القابلية للفهم، وأيضاً توفير قياسات موثوق بها بشأن

القيمة العادلة ، والتخلي عن السياسات المحاسبية المتحفظة بهدف إنتاج تقارير مالية محايدة.

٤- الانتقال التدريجي لتطبيق IFRS في مصر، وذلك بالنسبة إلى هذه المعايير التي سوف تصدر في المستقبل، بحيث يتوافر المناخ الملائم لتدريب المحاسبين وتأهيلهم لتطبيق تلك المعايير الصادرة حديثاً.

٥- إجراء مزيد من البحوث بشأن ما يلي:

- الآثار الاقتصادية لتبني IFRS في تكلفة رأس المال، وقيمة الشركة وسيولتها بالتطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

- أثر تطبيق IFRS الواردة في المعايير المصرية المعدلة في أسعار أسهم وحجم تداول الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

- تقييم جودة معايير المحاسبة المصرية المقابلة لـ IFRS من منظور التكلفة والعائد.

مراجع البحث

أولاً : المراجع باللغة العربية :

- أبو طالب، أحمد محمد، (٢٠١٣)، دراسة تحليلية للدوافع والعوامل التي تؤثر في اتخاذ قرار الإلزام بتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في الدول النامية، **مجلة المحاسبة المصرية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السادس، ص ص ١ - ٧٤.
- الزمر، عماد سعيد، (٢٠١٢)، دراسة تطبيقية لأثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثالث، العدد الرابع، ص ص ١٢٢٨ - ١٢٨٢.
- جعاز، علي فلاح حسن، (٢٠١٤)، تحليل تأثير التطور في المعايير الدولية للتقارير المالية على مصداقية تقارير مراقبي الحسابات بالتطبيق على سوق الأوراق المالية في جمهورية العراق، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- خلف، محمد سامي سلامة، (٢٠١٣) ، أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) وحماية المستثمر على جودة الأرباح في الأسواق الناشئة مع التطبيق على مصر، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية.
- شحاته ، أحمد بسيوني محمد، (٢٠١٣)، مدخل مقترح لتكييف معايير التقرير المالي الدولية وفقاً لمقومات بيئة التقرير المالي في الدول العربية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، المجلد الخمسون، العدد الأول ، ص ص ١-٢٤.
- علي، أيمن صابر سيد، (٢٠١٥)، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح - دراسة تطبيقية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني (الجزء الأول)، ص ص ٤٥ - ١٠٥.
- فؤاد، ريمون ميلاد، (٢٠١٦)، أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) على التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني (الجزء الأول)، ص ص ٥١٩ - ٥٧٢.
- فوزي، مجدي شكري، (٢٠١٥)، مراجعة الأحداث اللاحقة في ضوء معايير التقارير المالية IFRS وانعكاسات ذلك على جودة المعلومات المحاسبية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، ص ص ٦٨٩ - ٧٥٢.

- محمد، عبدالرحمن عبد الفتاح ، (٢٠١٠)، دور المعايير المحاسبية في الحد من الآثار السلبية للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات بالقوائم المالية المنشورة - دراسة ميدانية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ص ص ٧٦-٩٣.
- معايير المحاسبة المصرية، (٢٠١٥)، قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لعام ٢٠١٥، الطبعة الأولى، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
- نوفل، مدحت عبد الرشيد، (٢٠١٣)، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية - دراسة تطبيقية، **مجلة المحاسبة المصرية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السادس، ص ص ٥٦٣ - ٦١١.
- يوسف، جمال علي محمد ، (٢٠١٦) ، تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الـ (IFRS) على كفاءة أسواق المال - دراسة تطبيقية على سوق رأس المال المصري، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني (الجزء الثاني)، ص ص ١٠٢٧ - ١٠٧٦.

ثانياً : المراجع باللغة الانجليزية :

- Alghamdi, S.,(2014),Relevance of international financial reporting standards to emerging markets: Evidence from Saudi Arabia, **Arab Journal of Administrative Sciences**, Vol.21, No.1,p.p. 105 – 127.
- Alon, A. & Dwyer, P., (2016), SEC's acceptance of IFRS – based financial reporting: an examination based in institutional theory, **Accounting, Organizations and Society**, Vol. 48, p.p.1-16.
- Ames, D., (2013), IFRS Adoption and accounting quality: The case of South Africa, **Journal of Applied Economics and Business Research**, Vol. 3, No.3, p.p. 154 – 165.
- Baig, M.& Khan,S., (2016), Impact of IFRS on earnings management: Comparison of Pre-Post IFRS Era in Pakistan, **Procedia-Social and Behavioral Sciences**, Vol. 230, p.p. 343-350.
- Barth, M., Landsman, W. & Lang, M.,(2008), International accounting standards and accounting quality, **Journal of Accounting Research**, Vol.46, Issue 3 , p.p.467-498.

- Callao, S., Jarne, J. & Lainez, J., (2007), Adoption of IFRS in Spain: Effect on the Comparability and relevance of financial reporting, **Journal of International Accounting, Auditing & Taxation**, Vol.16, p.p.148 –178.
- Capkun, V., Collins, D.& Jeanjean, T., (2016), the effect of IAS/IFRS adoption on earnings management (Smoothing): a closer look at competing explanations, **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol.35, Issue 4, p.p. 352–394.
- Duarte, A., Saur–Amaral, I. & Azevedo, G., (2015), IFRS adoption and accounting quality: a review, **Journal of Business & Economic Policy**, Vol. 2, No. 2, p.p.104–123.
- Ebaid, I., (2016), International accounting standards and accounting quality in code–law countries: The case of Egypt[†], **Journal of Financial Regulation and Compliance**, Vol. 24, Issue 1, p.p.41–59.
- Elbannan,M.,(2011), Accounting and stock market effects of international accounting standards adoption in an emerging economy, **Review of Quantitative Finance and Accounting** , Vol. 36, Issue 2, p.p.207–245.
- Gong, J. & Wang, S., (2016), Changes in the value relevance of research and development expenses after IFRS adoption, **Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting**, Vol.35, p.p. 49–61.
- Healy, P. & Wahlen, J., (1999), A Review of the earnings management literature and its implications for standard setting, **Accounting Horizons**, Vol. 13, Issue 4, p.p.365–383.
- Houqe, M. , Monem, R.& Zijl, T., (2016), The economic Consequences of IFRS adoption: Evidence From New Zealand, **Journal of international Accounting, Auditing and Taxation**, Vol. 27, p.p.40–48.
- IASB , (2015) , **Conceptual framework for financial reporting**, International Accounting Standards Board (IASB), IFRS Publications, London, U.K.

- International Financial Reporting Standards (IFRS) No. 2, (2004),
Share-based Payment, International Accounting Standards Board (IASB), February.
- International Financial Reporting Standards (IFRS) No. 3, (2004),
Business Combinations, International Accounting Standards Board (IASB) , March.
- International Financial Reporting Standards (IFRS) No. 4, (2004),
Insurance Contracts, International Accounting Standards Board (IASB), March.
- International Financial Reporting Standards (IFRS) No. 5, (2004),
Non-Current Assets Held for Sale and Discontinued Operations, International Accounting Standards Board (IASB), March.
- International Financial Reporting Standards (IFRS) No. 6, (2004),
Exploration for and Evaluation of Mineral Resources, International Accounting Standards Board (IASB), December.
- International Financial Reporting Standards (IFRS) No. 7, (2005),
Financial Instruments: Disclosures, International Accounting Standards Board (IASB), August.
- International Financial Reporting Standards (IFRS) No. 8, (2006),
Operating Segments, International Accounting Standards Board (IASB), November.
- International Financial Reporting Standards (IFRS) No. 10, (2011),
Consolidated Financial Statements, International Accounting Standards Board (IASB), May.
- International Financial Reporting Standards (IFRS) No. 11, (2011),
Joint Arrangements, International Accounting Standards Board (IASB), May.
- International Financial Reporting Standards (IFRS) No. 12, (2011),
Disclosure of Interests in Other Entities, International Accounting Standards Board (IASB), May.
- International Financial Reporting Standards (IFRS) No. 13, (2011),
Fair Value Measurement, International Accounting Standards Board (IASB), May.

- Lopes, C., Cerqueira, A. & Brandao, E.,(2010), Impact of IFRS adoption on accounting quality in European firms, **Journal of Modern Accounting Auditing**, Vol.6, No.9,p.p.20–31.
- Luthan, E., Satria, I.& Ilmainir, (2016), The effect of good corporate governance mechanism to earnings management before and after IFRS convergence, **Procedia–Social and Behavioral Sciences**, Vol.219, p.p. 465–471.
- Nurunnabi, M. ,(2015), The impact of cultural factors on the implementation of global accounting standards (IFRS) in a developing country, **Advances in Accounting incorporating Advances in International Accounting**, Vol.31, p.p.136–149.
- Palea, V., (2013),IAS/IFRS and financial reporting quality: lessons from the European experience, **China Journal of Accounting Research**, Vol. 6, p.p. 247–263.
- Petaibanlue, J., Walker, M.& Lee, E., (2015), When did analyst forecast accuracy benefit from increased cross–border comparability following IFRS adoption in the EU?, **International Review of Financial Analysis**, Vol. 42, p.p.278–291.
- Qu, W., Fong, M.& Oliver, J., (2012), Does IFRS Convergence improve quality of accounting information? Evidence from the Chinese Stock Market, **Corporate Ownership &Control**, Vol.9, Issue 4, p.p.187 –196.
- Schipper, K., (1989), Commentary on Earnings Management, **Accounting Horizons**, Vol. 3, No. 4,p.p.91–102.
- Smith, J., Gouldman,A. & Tondkar, R., (2014), Does the adoption of IFRS affect corporate social disclosure in annual reports?, **Advances in Accounting, incorporating advances in international Accounting**, Vol. 30, Issue 2, p.p.402–412.
- Tendeloo, V. & Vanstraelen, A., (2005), Earnings Management under German GAAP versus IFRS, **European Accounting Review**, Vol.14, No. 1, p.p. 155–180.

- Wehrfritz, M & Haller, A., (2014), National influence on the application of IFRS: Interpretations and accounting estimates by German and British accountants, **Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting**, Vol. 30, Issue 1, p.p.196 – 208.
- Wu, G., Li, S. & Lin, S., (2014), The effects of harmonization and Convergence with IFRS on the timeliness of earnings reported under Chinese GAAP, **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, Vol.10, p.p. 148–159.
- Yurisandi, T. & Puspitasari, E., (2015), Financial reporting quality– before and after IFRS adoption using NiCE qualitative Characteristics measurement, **Procedia–Social and Behavioral Sciences**, Vol.211, p.p.644–652.
- Yurt, C. & Ergun, U., (2015), The IFRS adoption and accounting quality: a comprehensive trend analysis, **International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences**, Vol.4, No. 2, p.p. 11 –19.



ملحق البحث



جامعة جنوب الوادي
كلية التجارة بقنا

السيد الأستاذ الدكتور / عميد كلية التجارة

تحية طيبة وبعد،،،،

الرجاء من سيادتكم التكرم بالموافقة علي توزيعي قائمة استقصاء رأي بشأن
الدراسة الميدانية الخاصة ببحث تحت عنوان " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
IFRS وملاءمتها للتطبيق في البيئة المصرية من منظور المتعاملين مع سوق المال
. دراسة تحليلية وميدانية "

وذلك علي عينة من المديرين الماليين وسماسرة الأوراق المالية ومكاتب
المحاسبة والمراجعة في جمهورية مصر العربية ، وذلك لجمع البيانات المطلوبة لإتمام
البحث ونشره.

مقدمه لسيادتكم/

السيد الدكتور/ أسامه أحمد جمال هلالى

التوقيع/ (أسامه أحمد جمال هلالى)

الوظيفة: مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة جنوب الوادي



عولفند
٥٠٣٣٩

٣-١٧/١١/٦



كلية التجارة بقنا
قسم المحاسبة

قائمة استقصاء

بشأن بحث بعنوان " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وملاءمتها للتطبيق في البيئة المصرية من منظور المتعاملين مع سوق المال - دراسة تحليلية وميدانية " إعداد

د/ أسامه أحمد جمال هلاي

مدرس بقسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة جنوب الوادي

إلى السادة المستقصى منهم /

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أتشرف أن أقدم لسيادتكم قائمة الاستقصاء التالية بهدف التعرف على آرائكم بشأن مدى ملاءمة محتوى IFRS الواردة بمعايير المحاسبة المصرية للتطبيق في مصر من خلال مجموعة مؤشرات ، ويؤكد الباحث على أن المعلومات المستقاة من هذه القائمة سوف تكون موضع سرية تامة.

معلومات عامة:

١- الاسم : (اختياري)

٢- الفئة التابع لها:

مدير مالي محلل مالي مراجع خارجي

٣- المستوى التعليمي:

بكالوريوس ماجستير دكتوراه

٤- سنوات الخبرة:

أقل من ٥ سنوات من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات

من ١٠ إلى ٢٠ سنة أكثر من عشرين سنة.

(١) مؤشر العرض الواضح:

يرجى من سيادتكم تحديد درجة موافقتكم على العبارات والمصطلحات التالية التي وردت بالمعايير المصرية :

غير موافق على الاطلاق (١)	غير موافق (٢)	محايد (٣)	موافق (٤)	موافق تماماً (٥)	درجة الموافقة العبارات بفقرات المعايير
					١- على الشركة أن تقيس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية على أساس أسعار السوق إن أمكن. (معيار رقم ٣٩).
					٢- يجب على الشركات تقديم قوائم مالية أكثر موضوعية باستخدام تعديلات معقولة ولكن بعيدة عن الحرص المفرط بما يعكس درجة المخاطرة وعدم التأكد (معيار رقم ٣٧).
					٣- بالنسبة للمدفوعات المبنية على أسهم، على الشركة أن تعترف بمبلغ مقابل السلع المستلمة أو الخدمات خلال فترة الاستحقاق بناءً على أفضل تقييم متاح (معيار رقم ٣٩).
					٤- يجب تحديد التغييرات الممكنة في الأدوات المالية بشكل معقول في متغير المخاطر ذات العلاقة بالبيئة الاقتصادية (معيار رقم ٤٠)
					٥- ينبغي أن تكون القياسات المستخدمة في إعداد القوائم المالية هي تلك التي تعتقد الإدارة بأنها محددة وفقاً لمبادئ القياس (معيار رقم ٤١)
					٦- عند قياس القيمة العادلة، يأخذ الاستخدام الأفضل و الأحسن للأصل غير المالي، استخدام الأصل الممكن مادياً والمسموح به قانونياً (معيار رقم ٤٥)

(٢) مؤشر التعبير الصادق:

٧- هل تم تقديم مبررات وحجج كافية لتدعيم استخدام الافتراضات بالتقارير المالية الناتجة من تطبيق معايير IFRS الواردة بالمعايير المصرية ؟

فقط تم وصف التقديرات (١)

تفسير خاص للافتراضات مع تقديم مبررات معقولة (٢)

حجج شاملة (٣)

٨- عند تطبيق IFRS ، هل تقوم التقارير المالية للشركة بعرض كافة النتائج الإيجابية أو السلبية ؟

التأكيد على الأحداث الإيجابية مع عدم التعرض للأحداث السلبية (١)

الموازنة بين الأحداث الإيجابية والسلبية (٢)

التأكيد على الأحداث الإيجابية والسلبية مع تفسيرها (٣)

٩- هل توافق على أن قياسات المستوى الثالث للقيمة العادلة التي وردت بالمعيار المصري رقم ٤٥ ، تستخدم مدخلات غير ملحوظة وأساليب ونماذج رياضية متعددة في ظل أسواق افتراضية ؟

موافق تماماً (٥) موافق (٤) محايد (٣)

غير موافق (٢) غير موافق على الإطلاق (١)

١٠- ما هي درجة موافقتكم على أن عدم توافر أسواق نشطة تقدم أسعار عادلة لمختلف الأصول والالتزامات المالية وغير المالية بالمعيار المصري رقم ٤٥ ، يؤدي إلى قياسات أقل موثوقية ؟

موافق تماماً (٥) موافق (٤) محايد (٣)

غير موافق (٢) غير موافق على الإطلاق (١)

(٣) مؤشر إدارة الربحية :

١١- تقيس الشركة الأصل غير المتداول والمبوب كأصل محتفظ به لغرض البيع وفقاً للمعيار ٣٢ ، على أساس : (في رأي سيادتكم ماذا تفضل)

القيمة الدفترية فقط

القيمة العادلة مخصوصاً منها تكاليف البيع

القيمة الدفترية أو القيمة العادلة أيهما أقل

١٢- تمنح حاملي أسهم الشركة المقتناة نسبة من صافي أصول الشركة في حالة التصفية كما وردت بالمعيار المصري رقم ٢٩ " تجميع الأعمال " ، على أساس : (في رأي سيادتكم ماذا تفضل)

القيمة العادلة

نسبة من القيمة المعترف بها في صافي أصول الشركة المقتناة

الاختيار بين القيمة العادلة أو نسبة من القيمة المعترف بها في صافي أصول الشركة المقتناة

١٣- هل توافق على قيام الشركة بتطبيق الحكم الشخصي عند تقييم الأطراف الذين لديهم سيطرة مشتركة على الترتيبات كما وردت بالمعيار المصري ٤٣ " الترتيبات المشتركة " ، كما تقوم الشركة بعمل تقديرات لجميع الحقائق والظروف المحيطة ؟

موافق تماماً (٥) موافق (٤) محايد (٣)
 غير موافق (٢) غير موافق على الاطلاق (١)

(٤) مؤشر القابلية للمقارنة :

يرجى تحديد درجة موافقة سيادتكم على العبارات الواردة بالمعايير المصرية على النحو التالي :

غير موافق على الاطلاق (١)	غير موافق (٢)	محايد (٣)	موافق (٤)	موافق تماماً (٥)	درجة الموافقة العبارات بفقرات المعايير
					١٤- تقاس أصول التنقيب وتقييم الموارد التعدينية بأسلوب التكلفة فقط (المعيار ٣٦)
					١٥- عند إعداد قوائم مالية مجمعة، تقوم الشركة الأم باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المماثلة والأحداث الأخرى في الظروف المماثلة (المعيار ٤٢)
					١٦- يتعين تطبيق اساليب التقييم المستخدم لقياس القيمة العادلة بثبات، لأغراض المقارنة (المعيار ٤٥)

(٥) مؤشر كفاية الإفصاح المحاسبي :

يرجى من سيادتكم تحديد درجة موافقتكم على العبارات التي وردت بالمعايير المصرية على النحو التالي:

غير موافق على الاطلاق (١)	غير موافق (٢)	محايد (٣)	موافق (٤)	موافق تماماً (٥)	درجة الموافقة العبارات بفقرات المعايير
					١٧- يجب على الشركات المقتنية الإفصاح عن جميع المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة جميع الأعمال والآثار المالية المترتبة عليها (المعيار ٢٩)
					١٨- تناولت الفقرات من ٤٤ حتى ٥١ (بالمعيار ٣٩) كثير من الإفصاحات الواجب مراعاتها عند عرض المعلومات المرتبطة بالمدفوعات المبنية على أسهم
					١٩- تدرس الشركة مستوى التفاصيل اللازمة لتلبية هدف الإفصاح، كما تقوم بتجميع أو تجزئة الإفصاحات بطريقة لا تؤدي إلى إخفاء المعلومات المفيدة (المعيار ٤٤)

(٦) مؤشر التوقيت المناسب لتبني المعايير :

٢٠- ما هي الاستراتيجية المناسبة التي كان يجب اتباعها عند تطبيق معايير IFRS في البيئة المصرية ؟

التحول الاختياري الانتقال الإلزامي بشكل تدريجي
التبني الإلزامي الكامل

٢١- ما هي الفترة الزمنية التي ترونها تعد كافية لإلزام الشركات المسجلة بالبورصة المصرية بتطبيق معايير IFRS التي وردت بالمعايير المصرية ؟

تطبق فور صدورها بالمعايير المصرية تطبق بعد سنة من صدورها
تطبق بعد سنتين من صدورها